المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الاثنين ـ ٢٠١٨/١٢/١٧م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

استمرار الهبّة في الضفّة الغربية وغزة... وهنيّة: كنا على بعد خطوة من قصف تل أبيب	القدس العربي	٣
«حماس»: الضفة مقبرة صفقة القرن.. معلومات عن «كنز أمني»... ودعوة للقاء عباس	الأخبار اللبنانية	٤
تحركات قطرية ومصرية لضبط الأوضاع بالضفة وتثبيت هدنة غزة	العربي الجديد	٦

شؤون عربية:

موسكو ترمي «كرة الدستورية» في ملعب الأمم المتحدة وواشنطن	الشرق الأوسط	٧
الضغط الأميركي ـ الأوروبي يحد من جموح تركيا شمال شرقي سورية	الحياة اللندنية	٩
الخارجية التركية: سندرس العمل مع الأسد "إذا فاز في انتخابات ديموقراطية"	وكالة رويترز	١٠
الرئيس السوداني يفتتح جولة «تطبيع» عربي مع النظام السوري بلقاء مفاجئ مع الأسد	القدس العربي	١١
السعودية تستنكر موقف "الشيوخ الأميركي" وتؤكد رفضها تدخله السافر في شؤونها	وكالات أنباء	١٢

شؤون إسرائيلية:

إسرائيل: إقرار مشروع طرد عائلات منفذي العمليات	وكالة سما	١٣
آيزنكوت و"درع شمالي": التهويل لحسم الصراع مع ليبرمان	عرب ٤٨	١٤
"يديعوت أحرونوت": آلية إسرائيلية جديدة للاستيلاء على أراضي فلسطينية لصالح مستوطنين	الأناضول التركية	١٦
إسرائيل تعلن عن اكتشاف نفق رابع لـ«حزب الله» على الحدود مع لبنان	فرانس برس	١٧

شؤون دولية:

التهديد الصيني الروسي للهيمنة الأمريكية: المنافسة الكبرى القادمة قد تنتقل من "الشرق" إلى إفريقيا	مجلة العصر	١٨

المقالات والدراسات

"نرفزة فتحاوية" ردا على نداء هنية تشرعن لـ"جديد تاريخي"!	حسن عصفور	٢٦
فرص ثبات التهدئة في غزة بعد عملية خان يونس (تقدير موقف)	المقداد جميل مقداد	٢٨
الضفة تصحح البوصلة	صالح عوض	٣٣
الضفّة ليست هادئة أيضاً	ماجد كيالي	٣٤
العمليات الأخيرة كشفت نقاط ضعف الحراسة في الضفة	أليكس فيشمان	٣٦
مشروع إدانة حماس في الأمم المتحدة دوافع التحرك الأميركي وتداعيات فشله (تقدير موقف)	المركز العربي للأبحاث	٣٧
"قانون القومية": التحدي والردّ	د. سعيد زيداني	٤٠
المنطقة بعد سنتين	شارل جبور	٤٣
تحالف البحر الأحمر: احتواء التهديدات في نظام إقليمي مضطرب	د. شادي عبد الوهاب	٤٥
الصراع على مستقبل إيران!	حسن فحص	٤٩
تهجين الأمن: جيوش، وميليشيات، وسيادة مقيّدة	يزيد صايغ	٥٢

استمرار الهبّة في الضفّة الغربية وغزة... وهنيّة: كنا على بعد خطوة من قصف تل أبيب

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/١٧

ردت حركة «فتح» أمس على دعوة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، اسماعيل هنية، للرئيس الفلسطيني محمود عباس، لعقد اجتماع عاجل، بهدف الترتيب لعقد اجتماع فلسطيني موسع في العاصمة المصرية القاهرة، من أجل الاتفاق على استراتيجية موحدة، تدير ملف السياسة والمقاومة. وأعلن عن استعداد حركته للذهاب لأبعد مدى من أجل استعادة الوحدة الوطنية.

وقال الناطق باسم فتح في غزة، عاطف أبو سيف، إن أي لقاء بين الرئيس محمود عباس وهنية يجب أن يكون تتويجاً لعملية المصالحة، بعد تنفيذ حماس لها وتطبيق الاتفاقيات الموقعة.

واضاف أبو سيف في تصريح لـ«دنيا الوطن» أن الرئيس عباس رئيس للشعب الفلسطيني، والقضية ليست لقاءً من أجل اللقاء، متابعاً: «حماس تمتنع حتى اللحظة عن تنفيذ اتفاقيات المصالحة، الأولى تنفيذ الاتفاقيات، ومن ثم بعد ذلك لكل حادثة حديث».

وأضاف: «اللقاء يجب أن يكون تتويجاً لإنهاء الانقسام، والمصالحة تتحقق بتطبيق الاتفاقيات التي وقعت عليها حماس، وموقف فتح واضح وبسيط، أنه يجب على حماس الالتزام بالاتفاقيات الموقعة».

وقال هنية في خطابه في مهرجان انطلاقة حركة حماس الـ ٣١، الذي أقيم في مدينة غزة، «مطلوب أن نذهب مباشرة للوحدة الوطنية»، مؤكدا استعداد حماس لأن «تذهب لأبعد مدى من أجل استعادة الوحدة»، مضيفا «غزة والضفة تعانقت في المقاومة، فلتتعانق بالمصالحة». وطالب من أجل الخروج من حالة الانقسام المستمرة بتشكيل حكومة حدة وطنية من كل الفصائل الوطنية والإسلامية والمستقلين، معلنا جاهزية حركة حماس لإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومجلس وطني بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة، وكذلك جاهزية حركته لتطبيق اتفاقية المصالحة الموقعة عام ٢٠١١ بملفاتها الخمسة.

ودعا لعقد «اجتماع عاجل» تشارك فيه القيادات الفلسطينية من الداخل والخارج في القاهرة، لبحث القضية والتحديات الراهنة، من أجل الاتفاق على استراتيجية موحدة. وأضاف «مستعد لعقد لقاء مع الأخ الرئيس محمود عباس في غزة أو في القاهرة، أو في أي مكان، لكي نتباحث في ترتيب لقاء فلسطيني موسع، وللاتفاق على أجندات العمل الوطني». ودعا هنية كذلك إلى وقف «التنسيق والتعاون الأمني» مع الاحتلال.

وقال هنية إن «كتائب القسام (الذراع المسلحة لحركة حماس) ظلت على بعد خطوة من قصف تل أبيب في المواجهة العسكرية الأخيرة مع إسرائيل».

وأضاف أن «المواجهة العسكرية كانت نقطة تحول في مسار إدارة الصراع العسكري مع المحتل، وما كشفت عنه كتائب القسام وفصائل المقاومة شيء محدود من قدراتها».

من جهة أخرى، كشف هنية عن امتلاك القسام لـ«كنز أمني» سيساهم في فهم آليات عمل القوات الخاصة الإسرائيلية التي عملت في غزة والضفة وأكثر من دولة، دون مزيد من التفاصيل.

وأوضح أن «أماكن وأوقات دخول وخروج عناصر القوة الإسرائيلية وعدد الساعات والدقائق التي قضوها في غزة باتت معلومة بدقة لقيادة القسام».

وأشار إلى أن «القسام» ستعلن في مؤتمر صحافي تعقده، خلال الأيام المقبلة، عن ما يتعلق بقضية عملية التسلل، دون مزيد من التفاصيل.

إلى ذلك، قال قائد «حماس» إن «الهبة الجديدة في الضفة الغربية ضد إسرائيل هي رد على كل محاولات وأساليب الإهانة التي يقوم بها ضد شعبنا». وأكد على أن الضفة الساحة الأهم في الأحداث والساحة الأعمق في حسم الصراع مع «العدو» (إسرائيل).

الى ذلك واصلت قوات الاحتلال اعتداءاتها في مدن الضفة الغربية والقدس، وتنكيلها بالمواطنين. وأصيب، ظهر أمس الأحد، شاب بجروح حرجة، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في قلقيلية شمال غرب الضفة وأوضحت مصادر محلية أن الشاب أصيب بعيار ناري في منطقة الصدر.

وأصيب شابان بعد ان دهستهما مركبة تابعة لقوات الاحتلال الاسرائيلي، مساء أمس، قرب المدخل الشمالي لمدينة البيرة. وأفاد شهود عيان بأن الشابين كانا يستقلان دراجة نارية عندما صدمتهما مركبة تابعة لجيش الاحتلال، ووصفت إصابتهما بالطفيفة. واستشهدت سيدة فلسطينية في المسجد الأقصى بسبب رفض جنود الاحتلال السماح للمسعفين بالوصول إليها بعد إصابتها بنوبة قلبية.

«حماس»: الضفة مقبرة صفقة القرن.. معلومات عن «كنز أمني»... ودعوة للقاء عباس

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

شكّل مهرجان ذكرى انطلاقة «حماس» فرصة ليعلن رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، استعداده للقاء الرئيس محمود عباس في قطاع غزة أو خارجه، بهدف «دفع عجلة المصالحة» الفلسطينية. وأمام حشد جماهيري كبير في مدينة غزة، اعتبرته الحركة استفتاء لدعم خيار المقاومة على رغم الأزمة الخانقة التي يعيشها القطاع، قال هنيّة إن الحشد الكبير أعظم رد على المؤامرات التي أرادت «فض الجماهير عن المقاومة». ووصف عملية خانيونس التي أسمتها المقاومة «حد السيف»، أنها كانت «هزيمة أمنية وسياسية وعسكرية للاحتلال»، مشدداً في الوقت ذاته على أن من يدخل غزة من جنود الاحتلال «سيكون قتيلاً أو أسيراً». وأكد أن أماكن دخول وخروج القوات الخاصة الإسرائيلية معلومة، ومعروفة بدقة لدى قيادة «كتائب القسام».

«كنز أمني وفني كبير لا يقدر بثمن» هو الوصف المستخدم من «حماس» لوصف الكشف الذي سيساهم في فهم وكشف آليات عمل القوات الخاصة الإسرائيلية التي عملت في غزة والضفة ودول عربية وأماكن أخرى، على حد قول هنية. وأوضح الأخير أن ما كشفت عنه «القسّام» من معلومات «محدود جداً»، وأنها سوف تكشف معلومات جديدة في مؤتمر خلال الأيام القليلة المقبلة. ولفت إلى أن المقاومة خلال جولة التصعيد الأخيرة التي

تبعت عملية خانيونس كانت «على بعد خطوة من تل أبيب»، مؤكداً أنه لو زاد الاحتلال عدوانه لزادت المقاومة من ردها.

وعلى صعيد آخر، قلّل هنية من أهمية نقل السفارات إلى مدينة القدس، معتبراً أن ذلك «لم ولن يغير شيئاً أبداً... لأن صفقة القرن لن تمر ولو راح الرأس عن الجسد». وأشار إلى أن «الضفة اليوم تقول إنها لن تكون منطلقاً لصفقة القرن، بل مقبرة لها».

وعن ملف الجنود الأسرى لدى المقاومة، وعدَ هنية الأسرى الفلسطينيين بأن تحريرهم من سجون الاحتلال بات قريباً وأنه على رأس أولويات «حماس». وحول «مسيرات العودة» قال إنها «أكدت أن هذا الجيل متمسك بحق العودة، ووضعت ملف الحصار على الطاولة وحققت الخطوة الأولى على طريق كسره»، مثمّناً الجهود المصريّة في هذا السياق، وموقف قطر جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بالأحداث المتصاعدة في الضفة المحتلة، اعتبر أن العمليات فيها رد طبيعي على جرائم الاحتلال، وأن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بالإهانة. ولفت إلى أن اتهام الاحتلال للحركة في غزة بتوجيه العمليات في الضفة «فخرٌ وتهمة لا تنفيها»، على رغم أن أهل الضفة ليسوا بحاجة لمن يوجههم، وهم بحاجة لتخفيف القبضة الأمنية عليهم لصناعة المعجزات في مقاومة الاحتلال، على حد قوله.

وفي شأن رؤية «حماس» لمواجهة التحديات الراهنة، قال إن ذلك يتلخص في أربع خطوات تبدأ بالذهاب مباشرة إلى «الوحدة الوطنية»، مبدياً جاهزية الحركة واستعدادها «للذهاب إلى أبعد مدى... وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات عامة للرئاسة والتشريعي والمجلس الوطني بعد ثلاثة أشهر». وأضاف: «فلنحدد جميعنا موعد الانتخابات ولو بعد ثلاثة أشهر وحماس جاهزة لأن تذهب، وجاهزون من الآن للبدء بتطبيق اتفاقيات ٢٠١١ بكل ملفاتها الخمسة، فيما ثاني الخطوات تكمن في وقف التعاون الأمني مع الاحتلال في الضفة». وأضاف أنه «لا يستقيم مطلقاً استمرار التعاون الأمني مع القول إننا نحمي شعبنا وقضيتنا».

ودعا رئيس المكتب السياسي للحركة في ثالث الخطوات إلى عقد اجتماع فلسطيني عاجل تشارك فيه القيادات من الداخل والخارج لبحث واقع القضية، وتحديد معالم الخطوات المستقبلية، داعياً إلى أن يقام في القاهرة لأنها «عاصمة الجميع». وكشف عن استعداده للقاء الرئيس عباس في غزة أو القاهرة أو أي مكان، للتباحث في ترتيب لقاء موسع للاتفاق على أجندات العمل الوطني للمرحلة المقبلة، واستراتيجية وطنية تحدد مسارات القضية.

وفي الخطوة الرابعة، قال هنية إن «حماس» ستعمل على تعزيز وتوثيق علاقتها بالمحيط العربي والإسلامي، وهو ما تستعد له عبر جولة خارجية بقيادته، إلى عدد من الدول خلال الأسابيع المقبلة قد تشمل مصر وقطر وإيران والكويت والجزائر ولبنان وتركيا، وغيرها من الدول، بحسب ما ألمح في خطابه.

تحركات قطرية ومصرية لضبط الأوضاع بالضفة وتثبيت هدنة غزة

العربي الجديد - ٢٠١٨/١٢/١٧

تشهد الساحة الفلسطينية تحركات واتصالات مصرية وقطرية منفصلة لوقف عمليات التصعيد بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وتثبيت هدنة غزة في ظل الهجمة الأخيرة لقوات الاحتلال هناك، وتهديدات مجموعة من السياسيين الإسرائيليين لاستهداف قادة حركة حماس والمقاومة في غزة، رداً على مقتل جنديين إسرائيليين، في العملية التي قام بها مقاومون يوم الجمعة الماضية، في الضفة.

وتقاطعت مصادر فلسطينية ومصرية في الكشف لـ"العربي الجديد" أن "خطوط اتصالات مفتوحة منذ نحو ٤٨ ساعة لمنع التصعيد في الضفة الغربية، ووقْف عمليات الملاحقة التي تقوم بها قوات الاحتلال بحق مسؤولين في السلطة الفلسطينية، وكذلك منع انتقال عمليات التصعيد إلى غزة".

وذكرت مصادر مصرية على اطلاع بالاتصالات، إنه "على مدار نحو ٤٨ ساعة قامت القاهرة باتصالات وتلقّت اتصالات مماثلة ومتبادلة مع مسؤولين إسرائيليين بشأن التطورات الأخيرة. وسعت مصر لنقل الرسائل المتبادلة بين مختلف الأطراف"، مؤكدة أن "الاتصالات الأمنية، إلى حدٍّ ما، أسهمت في عدم تصاعد الأمور، وأدى الوفد الأمني الذي زار رام الله الجمعة الماضية للقاء الرئيس محمود عباس أبو مازن دورا كبيرا في ذلك".

وكشفت المصادر أن "الوفد الأمني أجرى اتصالات بمسؤولين بارزين في تل أبيب، للمحافظة على عدم التصعيد".

من جهتها أعربت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها صادر أمس الأحد، عن "قلقها البالغ إزاء التطورات الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاقتحامات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية لمناطق متفرقة من الضفة الغربية"، منبهة إلى "التداعيات المحتملة لهذا التصعيد على الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة".

ودعا البيان إلى "وقف التصعيد، والحيلولة دون أية ممارسات لن تفضي سوى إلى المزيد من تدهور الأوضاع، وتمثل تقويضاً للمساعي الرامية إلى إحياء عملية السلام". كما أكد البيان "دعم مصر للرئيس الفلسطيني محمود عباس والقيادة الفلسطينية؛ وموقف مصر الراسخ تجاه دعم القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وصولاً لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية". وأبرز البيان أن "مصر تواصل تكثيف اتصالاتها لوقف التصعيد والتحرك العاجل لاحتواء التوتر، وذلك انطلاقاً من الدور الإقليمي الذي تضطلع به من أجل تعزيز دعائم السلام والاستقرار في المنطقة".

من جهة أخرى، كشفت مصادر قيادية بحركة المقاومة الفلسطينية "حماس" عن اتصالات تقوم بها قطر، على أكثر من محور. المحور الأول يتركز على وقف التصعيد الذي تقوم به سلطات الاحتلال في الضفة والقدس المحتلة، فيما يرتبط الآخر بتثبيت الهدنة في قطاع غزة عبر انتزاع حق تمرير المساعدات القطرية من الوقود والمنحة المالية الخاصة برواتب الموظفين، وعدم تأثر ذلك بالتداعيات الجديدة والفصل بين المسارين.

وذكرت المصادر أنه "ليس معنى أن حماس تلتزم باتفاق ما في غزة أن تتخلى عن النهج المقاوم"، مشددة على "ضرورة أن يعي الاحتلال أن هناك أثماناً لا بدّ أن تُدفع، ولا بدّ للحصار الظالم على القطاع أن يرفع، من دون التعلل بأي حجج". وأكدت أن "رفع الحصار حق، ستدفع من أجله حماس أراوح أبنائها كخطوة أساسية على خطى التحرر".

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية، تلقى اتصالاً هاتفياً من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لتقديم التعزية له بوفاة شقيقه، وجرى خلاله استعراض آخر التطورات الجارية في الضفة المحتلة وقطاع غزة، وأثنى خلاله هنية على جهود الدوحة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني بشكل عام وغزة بشكل خاص.

موسكو ترمي «كرة الدستورية» في ملعب الأمم المتحدة وواشنطن
دي ميستورا يتسلم قائمة «الضامنين» للجنة السورية في جنيف اليوم

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/١٧

يجتمع المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا في جنيف مساء اليوم مع مساعدي وزراء الخارجية الروسي والتركي والإيراني لتسلم قائمة الدول الثلاث «الضامنة» في اللجنة الدستورية السورية، على أن يجتمع وزراء خارجية روسيا سيرغي لافروف وتركيا مولود جاويش أوغلو وإيران محمد جواد ظريف، صباح الثلاثاء، لإعلان تشكيل اللجنة الدستورية.

عليه، يعقد المبعوث الأميركي إلى سوريا جيمس جيفري ونظراؤه في دول «المجموعة الصغيرة» اجتماعا، لاتخاذ قرار في شأن كيفية التعاطي مع «الهجوم السياسي الثلاثي بقيادة روسيا»، الأمر الذي كان قام به دي ميستورا مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في الدوحة أمس.

الهدف الرئيسي من «الهجوم الثلاثي» هو قطع الطريق على التصعيد الأميركي لإنهاء مسار أستانة – سوتشي ومواجهة نصائح واشطن للمبعوث الدولي الجديد غير بيدرسون، للبحث عن مداخل جديدة للعملية السياسية بعيدا عن اللجنة الدستورية التي انطلقت مسيرتها في مؤتمر الحوار السوري في سوتشي بداية العام الجاري، بحسب مصادر دبلوماسية غربية.

كان دي ميستورا استند إلى مؤتمر سوتشي وشكل قائمة المجتمع المدني والمستقلين والنساء وضم ٥٠ اسما وتسلم قائمتي الحكومة السورية والمعارضة وضمت كل منهما ٥٠ مرشحاً. لكن دمشق، وموسكو وطهران وأنقرة، رفضت قائمة دي ميستورا وأي دور للأمم المتحدة في تشكيل اللجنة الدستورية باعتبار الأمر «سياديا»، لكنها قبلت «دور المسهل» لدى ميستورا لمشاورات بين «الضامنين» الثلاثة والحكومة السورية لتشكيل اللجنة.

كما تمسكت دمشق بأغلبية الثلثين في اللجنة ورئاستها لتعديلات في دستور العام ٢٠١٢ وفق الآليات الدستورية القائمة، أي بتوقيع الرئيس بشار الأسد وعبر اللجنة الدستورية في مجلس الشعب (البرلمان) الحالي.

هنا، اتخذت واشنطن مسارا تصعيدياً واكبه المبعوث الدولي، تمثل في ست نقاط: الأولى، وضع جداول زمنية لتشكيل اللجنة برعاية الأمم المتحدة. الثانية، اتهام موسكو بالتراجع عن تفاهمات بين لافروف وغوتيريش أسفرت عن مشاركة دي ميستورا في مؤتمر سوتشي. الثالثة، تحميل دمشق مسؤولية عدم تشكيل اللجنة الدستورية. الرابعة، التلويح بعدم إعطاء شرعية دولية لأي لجنة لا تشكل وفق مسار جنيف وآلياته. الخامسة، الإشارة إلى إنهاء مسار سوتشي – آستانة. السادسة، نصيحة للمبعوث الدولي الجديد للبحث عن مدخل جديد للعملية السياسية في جنيف لتنفيذ القرار ٢٢٥٤.

ضمن هذا السياق، بعثت موسكو «إشارة» إلى واشنطن عشية اجتماع «المجموعة الصغيرة» في العاصمة الأميركية بالتريث وإعطاء فرصة لـ«الضامنين» الثلاثة بعدما كانت واشنطن ودي ميستورا أعربا عن خيبة من فشل اجتماع آستانة الأخير والحديث عن وصول المسار إلى «طريق مسدود».

بالتوازي مع تمديد التفاهمات الروسية – التركية حول إدلب ونفوذ أنقرة شمال سوريا وتلويح الجيش التركي بعملية ضد حلفاء واشنطن شرق نهر الفرات وحديث جاويش أوغلو أمس عن قبول التعامل مع الأسد إذا فاز بالانتخابات، تحركت عجلة الدبلوماسية الروسية بزيارة المبعوث الرئاسي الروسي الكسندر لافرينييف إلى أنقرة ودمشق للوصول إلى توافق على القائمة الثالثة للجنة. بحسب المعلومات لـ«الشرق الأوسط»، جرى حذف جميع الأسماء والشخصيات التي ساهمت في مفاوضات المسار الثاني حول الخيارات الدستورية وتم وضع قائمة من شخصيات محسوبة على دمشق وعاملة في مؤسسات حكومية. وأفيد بأن «الضامنين» توافقوا على صيغة ١٨ للحكومة و١٢ للمعارضة و١٠ لـ«المستقلين» لترجيح كفة القرار الرسمي في تعديل الدستور الجديد.

تصور موسكو وحلفائها يقوم على تسليم القائمة إلى دي ميستورا لـ«رمي الكرة في ملعب الأمم المتحدة وواشنطن»، من دخول في تفاصيل آلية عمل اللجنة ومرجعيتها ونظام التصويت ورئاستها، بحيث تترك هذه الأمور إلى المبعوث الدولي الجديد كي لا يخرج عن مسار سوتشي – آستانة ولا تبحث واشنطن عن مداخل جديدة ولا يتهم دي ميستورا دمشق بـ«التعطيل» خلال إيجازه في مجلس الأمن في ٢٠ الشهر الجاري، ولا يتهم الرئيس فلاديمير بوتين بعدم الوفاء لالتزاماته في بيان القمة الروسي – التركية – الفرنسية – الألمانية في إسطنبول نهاية أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

«الهجوم الثلاثي» يضع غوتيريش أمام خيارين: إما قبول العرض مع وضع شروط معقولة لتحسينها أو إغضاب موسكو بالانحياز إلى واشنطن، ويضع واشنطن أمام القبول على مضض أو التصعيد والبحث عن بدائل سياسية تخص موسكو وأنقرة. كما يضع «هيئة التفاوض السورية» المعارضة بين خياري الموافقة على السقف السياسي الجديد أو الانقسام بين مؤيدين لموقف أنقرة ومعارضين.

الضغط الأميركي ـ الأوروبي يحد من جموح تركيا شمال شرقي سورية

الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

بينما أكد مصدر كردي أن الضغط الأميركي والأوروبي أفلح في الحد من جموح تركيا نحو عملية عسكرية في شمال شرقي سورية، ذكر مصدر قيادي في «الجيش السوري الحر» أن الرسالة الأميركية لفصائل المعارضة لا تندرج في إطار التهديد لعدم المشاركة في العملية العسكرية، التي أعلنت تركيا نيتها القيام بها. وفي تطور لافت قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن بلاده ستدرس العمل مع رئيس النظام السوري بشار الأسد إذا فاز في انتخابات ديموقراطية.

ولفت مصدر قيادي كردي في اتصال أجرته «الحياة» إلى أن «قضية شمال شرقي سورية وتهديدات الرئيس رجب طيب أردوغان لم تعد قضية إقليمية يمكن أن تحكمها تفاهمات روسيا وتركيا».

وأوضح أن «واشنطن وبروكسل مصّرتان على وضع حد لتهديدات أردوغان». وأشار إلى أنه «مع الاختلاط الكبير للقوات الأميركية والفرنسية والإيطالية مع قوات سورية الديموقراطية (قسد) وزيادة انتشار الاميركيين في تل أبيض ومناطق حدودية لوحت انقرة باجتياحها يصعب على جيشها تنفيذ تهديداته». وذكر المصدر أن «الولايات المتحدة بعثت برسائل واضحة في الأيام الأخيرة بأنها ستحافظ على استراتيجيتها في شرق الفرات القاضية بدعم حلفائها»، واعتبر المصدر أن «أي عملية تركية في شرق الفرات هي بتنسيق مع روسيا وإيران والنظام السوري وتهدف إلى تحجيم الدور الكردي، وضرب المشروع الأميركي، ومنح فرصة لداعش من أجل إعادة ترتيب صفوفه بعد الهزائم المتوالية على يد قوات قسد».

وفي اتصال مع «الحياة» قال عضو المجلس الرئاسي لمجلس سورية الديموقراطية (مسد) سيهانوك ديبو: «إن التهديد التركي جدي ويأتي في سياق تهديدات مستمرة منذ بداية الأزمة»، لكنه قلل من إمكانية أن «يترجم التهديد احتلالاً»، موضحاً أن «العامل الداخلي متمثلاً في الجاهزية المتقدمة من شعبنا و(قسد)، إضافة إلى العامل الموضوعي الخارجي وخاصة التحالف الدولي يمنع تركيا من المضي قدماً»، وزاد أن «الاحتلال التركي لمناطق في شمال شرقي سورية لا يصب في مصلحة روسيا ودمشق»، محذراً من أنه «في حال استطاعت تركيا تنفيذ تهديداتها فإن ذلك يعني تقسيم سورية فعلياً».

وشدد ديبو على أهمية «تبني مواقف دولية صريحة تفند حجج أنقرة وتنهي أوهامها أكثر من أي شيء آخر»، مشيراً إلى أن «نقاط المراقبة على الحدود الشمالية شرق الفرات ومنبج خطوة جيدة وتبقى الخطوة الأهم فرض حظر جوي وارضي على كامل هذه المنطقة».

وأعلنت «الجبهة الوطنية للتحرير والجيش الوطني وفصائل في الجيش الحر» دعمها العملية التركية. وقال القائد العام لحركة «تحرير الوطن» العقيد فاتح حسون: «إن المعركة شرق الفرات بالنسبة لنا كجيش حر ضرورية وتندرج ضمن تحقيق أهداف الثورة السورية والعمل على اسقاط النظام وأذرعه من قوى متطرفة وارهابية عمل على تنميتها واستثمارها لتقويض الثورة الشعبية».

وفي اتصال أجرته معه «الحياة» أشار حسون إلى أن «الرسالة الأميركية لا تندرج تحت اطار التهديد، فهي تحث الجيش الحر على عدم المشاركة في أي معركة شرق الفرات، وتغليب لغة الحوار على لغة المعركة، وبالتالي يمكن اعتبارها توضيحاً لوجهة نظر الولايات المتحدة برفض المعركة».

وأعرب حسون عن أمله في أن «تغير واشنطن من سياستها تجاه ميليشيا قسد الإرهابية، وتعود لدعم الجيش الحر، فمصالحها تتقاطع معنا في نقاط استراتيجية كثيرة كإخراج إيران وميليشياتها من سورية وتحقيق الانتقال السياسي، واستقرار المنطقة، ومحاربة الإرهاب بكل أشكاله».

وفي تطور لافت في المواقف التركية، ذكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مؤتمر بالدوحة أمس (الأحد)، أن بلاده ستدرس العمل مع الرئيس السوري بشار الأسد إذا فاز في انتخابات ديموقراطية.

ورداً على سؤال عن إمكانية إعادة انتخاب الأسد رئيسا لسورية قال أوغلو: «لو كانت الانتخابات ديموقراطية وذات صدقية فيجب على الجميع التفكير في قبول نتائجها»، موضحاً أن أولوية أنقرة هي وضع دستور يكتبه السوريون أنفسهم، ثم تهيئة الظروف الملائمة في البلاد لإجراء انتخابات شاملة بمشاركة جميع السوريين داخل البلاد وخارجها وتنظم برعاية الأمم المتحدة، مشدداً على أن الشعب السوري هو من سيقرر في نهاية المطاف من سيحكمه بعد الانتخابات. كما عبر جاويش أوغلو عن اعتقاده بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس مغادرة سورية.

وكانت أنقرة تراجعت في ٢٠١٥ عن مطالبها في إزاحة الأسد وقالت إنها توافق على بقائه فترة انتقالية لا تتعدى ستة أشهر.

ومع اشارته إلى أن «سياسات الدول تحكمها المصالح»، قال مصدر سوري معارض في اتصال مع «الحياة»: «إن مواقف تركيا تتراجع منذ سنوات وهدفها الثابت الوحيد منع الكرد من الحصول على حكم ذاتي»، مرجحاً أن «أنقرة مستعدة لإعادة علاقاتها والقبول ببقاء الأسد مقابل تحجيم دور الكرد والعودة إلى تنفيذ اتفاق أضنة في مرحلة مقبلة والمساهمة في إعادة الاعمار».

الخارجية التركية: سندرس العمل مع الأسد "إذا فاز في انتخابات ديموقراطية"

رويترز - ٢٠١٨/١٢/١٦

ذكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مؤتمر بالدوحة اليوم، أن بلاده ستدرس العمل مع الرئيس السوري بشار الأسد إذا فاز في انتخابات ديموقراطية.

وتمكن الأسد، الذي تمسك أسرته بزمام السلطة منذ نحو خمسة عقود، من البقاء في الحكم بفضل الدعم العسكري الكبير من جانب إيران وروسيا، لكن أجزاء كبيرة من سوريا لا تزال خارج نطاق سيطرته، بما في ذلك مناطق في الشمال واقعة تحت السيطرة التركية وأخرى في الشرق يحكها تحالف يقوده الأكراد وتدعمه الولايات المتحدة.

وعبر جاويش أوغلو عن اعتقاده بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدرس مغادرة سوريا.

الرئيس السوداني يفتتح جولة «تطبيع» عربي مع النظام السوري بلقاء مفاجئ مع الأسد ويلمّح لإمكان دعمه بقوات

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/١٧

نقلت وكالة الأنباء السورية خبر قيام الرئيس السوداني عمر حسن البشير بـ«زيارة عمل» خاطفة إلى دمشق أمس حيث كان في استقباله رئيس النظام السوري بشار الأسد، عقدا بعدها جلسة محادثات «تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في سوريا والمنطقة»، وأوردت «سانا» تصريحا للبشير يقول فيه إن سوريا «هي دولة مواجهة وإضعافها هو إضعاف للقضايا العربية وما حدث فيها خلال السنوات الماضية لا يمكن فصله عن هذا الواقع وبالرغم من الحرب بقيت متمسكة بثوابت الأمة العربية».

وأعرب البشير، حسب وكالة الأنباء، عن أمله «بأن تستعيد سوريا عافيتها ودورها في المنطقة في أسرع وقت ممكن وأن يتمكن شعبها من تقرير مستقبل بلده بنفسه بعيدا عن أي تدخلات خارجية، وأكد وقوف بلاده إلى جانب سوريا وأمنها وأنها على استعداد لتقديم ما يمكنها لدعم وحدة أراضي سوريا»، وهو تلميح لامكانية دعم النظام السوري بقوات سودانية.

وقالت الوكالة إن الأسد شكر البشير على زيارته وأكد أنها «ستشكل دفعة قوية لعودة العلاقات بين البلدين كما كانت قبل الحرب على سوريا».

وكان في جديد الملف السوري أمس موقفان لافتان آخران، ومعلومات خاصة بـ«القدس العربي». الموقف الأول كان تركياً بخصوص الموقف من النظام وسوريا، وجاء على لسان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أمس، في كلمة له على هامش منتدى الدوحة، حيث أكد إمكانية إعادة نظر حكومة بلاده في العلاقات مع رئيس النظام السوري بشار الأسد في حال فوزه بانتخابات ديمقراطية ونزيهة. واعتبرها البعض مؤشراً على تحول في الموقف التركي. وأضاف جاويش أوغلو، ردا على سؤال فيما إذا كان يستسيغ «وجود دور للأسد في مستقبل سوريا»، أن الأولوية الآن في هذه الفترة هي لإنشاء دستور للبلاد، وأن عليهم (السوريين) بأنفسهم إعداد مسودة الدستور».

من جهة أخرى قالت مصادر سياسية روسية لـ «القدس العربي» إن قيادة حزب العدالة والتنمية التركي الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان، أبلغت دبلوماسيين ومسؤولين روساً أن أنقرة لا تزال ترى أن إشراك جماعة الإخوان المسلمين السورية في الحكم ولو بشكل رمزي، سيكون كفيلاً في جعل المسار السياسي للأزمة السورية يسير نحو الحل.

المصادر نفسها كشفت أن أنقرة طرحت هذه الفكرة مرات عدة على مسؤولين وسياسيين روس، خلال اجتماعات ولقاءات ناقشت الأزمة السورية جرت في أنقرة وموسكو. وتابعت المصادر أن أنقرة ترى أن تمثيل الإخوان

المسلمين في الحكومة السورية ولو بوزيرين أو حتى بوزير واحد بحقيبة غير سيادية، سيكون أمراً جيداً ومفيداً على طريق إنهاء الأزمة السورية، لا بل أن أنقرة ترى أيضاً أنه ليس بالضرورة أن يكون تمثيل الإخوان المسلمين رسمياً، وإنما يكفي أن يكون الوزير إخوانياً، دون الإشارة إلى أنه يمثل جماعة الإخوان رسمياً. وبحسب المصادر ذاتها فإن موسكو لم تُظهر أي موقف تجاه المساعي التركية، لكنها ليست متحمسة لهذا الطرح، وإن كانت أصلاً تراه مسألة لا تحبّذ نقاشها مع القيادة السورية.

ولايزال تنظيم الإخوان محظوراً في سوريا. وثمة صراع تاريخي عميق بين حزب البعث الحاكم في سوريا وتنظيم جماعة الإخوان المسلمين السوري.

الموقف اللافت كان «أممياً» ومن الدوحة، أمس، أيضاً، حيث قال المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، أمس الأحد، إنه لم يشهد يوماً نزاعاً استخدمت فيه فظاعة أكثر مما يرتكبه نظام الأسد. وأضاف المبعوث في كلمة على هامش منتدى الدوحة الذي اختتم أعماله أمس، أنه ليس أدل على الفظاعات في سوريا من استهداف المدنيين وقصف المستشفيات. ويعد هذا التصريح انتقاداً نادراً بالنسبة للمبعوث المنتهية ولايته، الذي اتهم بمواقفه المنحازة إلى نظام الأسد وروسيا. ويجري دي ميستورا محاولة أخيرة على أمل التوصل لاتفاق بشأن تشكيل اللجنة الدستورية، حيث من المقرر أن يطلع مجلس الأمن على تقييمه الخميس المقبل، قبل أن يسلم مهمته إلى الدبلوماسي النرويجي غير بيدرسن.

في رد نادر..السعودية تستنكر موقف "الشيوخ الأميركي" وتؤكد رفضها تدخله السافر في شؤونها

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/١٧

استنكرت السعودية الموقف الذي صدر مؤخراً من مجلس الشيوخ الأميركي، والذي بني على ادعاءات واتهامات لا أساس لها من الصحة، مشددة على رفضها موقف الشيوخ الأميركي الذي "تضمن تدخلاً سافراً" في شؤونها الداخلية، ويطال دور السعودية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأملت المملكة ألا يتم الزج بها في الجدل السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، منعاً لحدوث تداعيات في العلاقات بين البلدين يكون لها آثار سلبية كبيرة على العلاقة الاستراتيجية المهمة بينهما، إذ تذرك أن موقف الشيوخ الأميركي يرسل رسائل خاطئة لكل من يريد إحداث شرخ في العلاقات السعودية الأميركية.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية، حرص المملكة على استمرار وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة، مشيراً إلى استغراب السعودية مثل هذا الموقف الصادر من أعضاء في مؤسسة معتبرة في دولة حليفة وصديقة تكنّ لها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، كل الاحترام، وتربط البلدين روابط استراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية عميقة بنيت على مدى عشرات السنين لخدمة مصالح البلدين والشعبين.

وقال المصدر المسؤول في بيان، إن "المملكة إذ تؤكد رفضها التام لأي تدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لقيادتها ممثلة بخادم الحرمين الشريفين وولي عهده، بأي شكل من الأشكال، أو المساس بسيادتها أو النيل من مكانتها، فإنها تؤكد أيضاً أن مثل هذا الموقف لن يؤثر على دورها القيادي في محيطها الإقليمي وفي العالمين العربي والإسلامي وعلى الصعيد الدولي، وأنها كانت ولا زالت تلعب دوراً ريادياً في العالمين العربي والإسلامي، ولها مكانة خاصة في قلوب كل المسلمين مما جعلها ركيزة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وحجر الزاوية في الجهود الرامية لإحلال الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي".

وأضاف: "تتمتع المملكة بدور قيادي في استقرار الاقتصاد الدولي من خلال الحفاظ على توازن أسواق الطاقة على نحو يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

وكان لإسهام المملكة في قيادة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الميادين العسكرية والأمنية والمالية والفكرية الأثر البالغ في دحض التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وغيرها، وحماية أرواح العديد من الأبرياء حول العالم، وذلك عبر تأسيسها وقيادتها للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ومشاركتها الفاعلة في التحالف الدولي لمحاربة داعش بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وفي هذا السياق تتخذ المملكة موقفاً حازماً إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة النشاطات الإيرانية السلبية عبر حلفائها ووكلائها التي تهدف لزعزعة استقرار المنطقة".

وأكد المصدر، مواصلة المملكة بذل الجهود لكي تتوصل الأطراف اليمنية إلى حل سياسي للأزمة اليمنية يقوم على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل، بما في ذلك الجهود التي يقوم بها المبعوث الأممي، والتي قادت بدعم السعودية إلى الاتفاقات التي تم الإعلان عنها مؤخراً في السويد، مشدداً على أن المملكة تولي الوضع الإنساني في اليمن أهمية بالغة، إذ تقوم عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتقديم مساعدات كبيرة للشعب اليمني في كافة المناطق اليمنية، كما تتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة لإيصال المساعدات للمحتاجين.

وأضاف المصدر المسؤول مجدداً رفض السعودية لما حدث للمواطن السعودي جمال خاشقجي: "لقد سبق التأكيد على أن ما حدث للمواطن جمال خاشقجي هو جريمة مرفوضة لا تعبر عن سياسة المملكة ولا نهج مؤسساتها"، مؤكداً رفض المملكة في الوقت ذاته لأي محاولة للخروج بالقضية عن مسار العدالة في المملكة.

وأوضح المصدر، حرص المملكة على الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، والعمل على تطويرها في كافة المجالات، وتثمينها موقف الحكومة الأميركية ومؤسساتها المتعقل حيال التطورات الأخيرة.

إسرائيل: إقرار مشروع طرد عائلات منفذي العمليات

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

اقرت اللجنة الوزارية للتشريع في اسرائيل، مساء الاحد، مشروع قانون قدمه رئيس البيت اليهودي نفتالي بينت "لطرد" عائلات منفذي العمليات.

وجاءت موافقة اللجنة على مشروع القانون بالرغم من معارضة المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية افيحاي مندلبلت.

وجاءت الموافقة في اعقاب نقاشات طويلة ومعقدة خلال جلسة للكابينت ناقش خلالها الاوضاع المتوترة في الضفة الغربية.

ويسمح القانون لقائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية ابعاد عائلات منفذي العمليات او من حاولوا قتل جنود ومستوطنين من مكان سكناهم الى مكان اخر في الضفة الغربية وذلك خلال اسبوع من موعد تنفيذ العملية.

آيزنكوت و"درع شمالي": التهويل لحسم الصراع مع ليبرمان

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/١٧

لم تكن الطريق الإسرائيليّة لإقرار بدء عملية "درع شمالي" للقضاء على "أنفاق حزب الله الهجوميّة" سهلة كما عكسها التوافق العلني بين رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو، وقائد أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت.

وكما أنّ نتنياهو استغل "درع شمالي" لإنقاذ حكومته من انفراط عقدها بعد استقالة وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، من منصبه ومطالبة وزير التعليم، نفتالي بينيت، بالمنصب، فعل آيزنكوت الأمر ذاته تقريبًا، واستغلّ العملية لحسم صراعه مع ليبرمان، الذي انتهى باستقالة الأخير من منصبه.

ونقلت صحيفة "هآرتس"، في تقرير مطوّل اليوم، الإثنين، عن مسؤولين إسرائيليّين شاركوا في المداولات التي سبقت إقرار عملية "درع شمالي" في السابع من تشرين ثانٍ/نوفمبر الماضي، أن نتنياهو وآيزنكوت لم يكونا حاسمين تجاه موعد إطلاق العمليّة، رغم حسمهما في ضرورة إطلاقها.

وادّعى مسؤول سياسي إسرائيلي للصحيفة إن آيزنكوت مارَسَ خلال الفترة التي سبقت العمليّة ضغوطات هي الأكبر له منذ دخوله منصبه قائدًا لأركان الجيش الإسرائيليّ، قبل أعوام، باتجاه البدء بهدم الأنفاق أسرع قدر الإمكان، وصولًا إلى مواجهة ليبرمان وبينيت، اللذين أصرا على أن الأولويّة هي لعملية عسكرية في غزة لا على الحدود مع لبنان.

وللإصرار على موقفه، هوّل آيزنكوت من العمليّة المحتملة (حينها) بشكل كبير جدًا، إذ شبّهها تارةً بعملية "بربروسا"، التي شنّتها ألمانيا النازية ضدّ حليفها الاتحاد السوفياتي في ١٩٤١، أثناء الحرب العالميّة الثانيّة، دون أيّة إشارات سابقة إلى إمكانيّة انشقاق التحالف النازي–السوفياتي.

وجاءت المداولات العسكرية والسياسية الإسرائيليّة حول عمليّة "درع شمالي" أثناء موجة الانتقادات الشعبية والسياسية الإسرائيليّة الحادّة تجاه التعامل مع حركة حماس في قطاع غزّة، أبرزها من ليبرمان نفسه، الذي كانت علاقاته مع القيادة العسكرية سيّئة جدًا، "حتى إن ذلك صعّب من وجود علاقات عمل صحيّة".

وليس الخلاف بين ليبرمان والقيادة العسكريّة جديدًا، أو يتعلّق بغزّة فقط، إنما له عدّة بوادر، بدءًا من محاكمة الجندي القاتل، إليئور أزاريا، وإغلاق إذاعة الجيش الإسرائيلي وإعادة جثامين الأسرى، حتى أن ليبرمان اتهم القيادة العسكرية بأنها لا تعطي سياساته في الوزارة الدعم لتطبيقها، بالإضافة إلى الخلاف بين ليبرمان وآيزنكوت حول هويّة رئيسشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان").

ووصلت كل هذه الخلافات إلى ذروتها في الثلاثين من آذار/مارس الماضي، بعد انطلاق "مسيرات العودة" الأسبوعيّة في قطاع غزّة، وبلغ التباين بين موقف ليبرمان والقيادة العسكريّة مبلغًا لا يمكن التراجع عنه، بحسب الصحيفة، ولم يبق الخلاف سرًا في الغرف العسكريّة، إنما خرج للعلن مع إعلان ليبرمان وقف تزويد قطاع غزّة بالوقود حتى تتوقف "مسيرات العودة" وإطلاق الطائرات الحارقة من القطاع، بعد البدء بخطوات التهدئة، وهو ما رفضه القادة العسكريّون الذين أيدوا إعادة إدخال الوقود إلى غزّة منعًا لانفجار الأزمة الإنسانيّة التي يمرّ بها القطاع، فما كان من ليبرمان إلا أن أغلق الهاتف بوجه القادة العسكريّين، مشبّهًا إياهم بناشطي حركة "السلام الآن".

وقال أحد الضباط الإسرائيليين الذين اطلعوا على فحوى المداولات أن ليبرمان كان يستشيط غضبًا عندما يذكر أحد العسكريين أمامه جملة "أزمة إنسانية في غزة"، حتى أنه منعهم من استخدامها.

في نقاش آخر للمجلس السياسي والأمني الإسرائيلي المصغّر (الكابينيت)، مطلع تشرين ثان/نوفمبر المقبل وهي الجلسة التي صادق الكابينيت فيها على "درع شمالي"، طلب ليبرمان من قادة الجيش الإسرائيلي توجيه "ضربة قوّة" لغزّة، وحين سأله المشاركون عن قصده، أجاب "ضربة جويّة تسبب لهم الرعب، وتُفهمهم أنهم تجاوزوا الخطوط الحمراء"، وهو موقف مقارب لموقف الوزير بينيت، الذي قدّم "خطة" لعملية عسكريّة تتضمّن إخلاءً للسكان الإسرائيليين من منطقة غلاف غزّة، وتوجيه ضربات عسكرية جوية للقطاع، دون أي اجتياح برّي.

بينما كان موقف القيادة العسكرية الإسرائيليّة أنه من غير المسؤول الانجرار إلى حرب مع غزّة قبل عدّة أيام من عمليّة حسّاسة أمام "حزب الله"، وأدى موقف ليبرمان وبينيت لأن يفقد آيزنكوت هدوءه قائلًا "من غير الممكن التحرك جويًا فقط وتوجيه ضربة قوية لحماس، إن كنت تريدون إضعاف حماس فهذا يعني اجتياحًا بريًا، علينا قول الأمور بشكل واضح، وفهم تأثير قرارات كهذه".

ووافق مع آيزنكوت حول ضرورة التركيز على الشمال، لا العمل على جبهتي غزّة ولبنان، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، ناداف آرغمان، ورئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شابات، ورئيس جهاز الموساد، يوسي كوهين، أما نتنياهو فدعم موقف القيادة العسكريّة، وترك ليبرمان وحيدًا، في مواجهة الجميع تقريبًا.

تغريدة أطاحت ليبرمان!

أمّا نقطة انفجار ليبرمان، فكانت أثناء جلسة الكابينيت في ١٢تشرين ثانٍ/نوفمبر، مع إطلاق المقاومة الفلسطينية عشرات الصواريخ نحو بلدات إسرائيليّة، وإقرار الحكومة الإسرائيليّة التهدئة بعد وساطة مصريّة. خلال الجلسة، عرض أحد الحاضرين لليبرمان تغريدة كتبها عضو الكنيست السابق عن حزبه، الصحافي شارون غال، في موقع "تويتر"، جاء فيها "وزير الأمن الرامبو صامت... أنا أشعر بالخجل لأننا كنت عضو كنيست في

حزبه، الذي لا يفعل شيئًا غير الكلام"، وهنا، وفق الحاضرين، فهم ليبرمان أنه سيدفع مستقبله السياسي ثمن التهدئة أمام حركة "حماس".

متى تبدأ عملية "درع شمالي"؟

وفي ظل هذه الأجواء برز خلاف آخر داخل الكابينيت، هو موعد انطلاق عمليّة "درع شمالي"، فلم يكن عند نتنياهو موعد محدد لبدء العمليّة، في حين أصرّ آيزنكوت أن يكون التحرك فوريًا، لسببين: الأول من الناحية العملياتيّة، والثاني لمواجهة الانتقادات الشعبية الإسرائيليّة بسبب الامتناع عن شنّ حرب في قطاع غزّة.

ومن أجل حسم القرار، أحضر آيزنكوت تقريرًا من قائد المنطقة الشماليّة في الجيش الإسرائيليّ، يوآل ستريك، حذّر فيه الأخير من "التأثير الكارثي" لتأخير انطلاق العمليّة العسكريّة ضد الأنفاق، خصوصًا إن علم "حزب الله" أن إسرائيل تتحضر لهدم الأنفاق، عندها سيخسر الجيش الإسرائيلي عامل المفاجأة، وعندما لم يحسم تقرير ستريك رأي القيادة السياسية الإسرائيليّة، طالب آيزنكوت إدراج مقاطع من تقرير ستريك في محضر الجلسة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر عسكريّة إسرائيلية شاركت في الجلسة أنّ نتنياهو لم يعجبه تصرّف آيزكوت بعرض تقرير ستريك أمام الكابينيت، ولا محاولته ذكر التقرير في المحضر، إلا أن طلب آيزنكوت حسم إطلاق العملية الفوري "لأنه، كما كل الحاضرين في الجلسة، يعرفون بشكل لا يقبل التأويل أنهم لا يستطيعون تحمل مسؤولية أي عملية تنطلق من لبنان، مع محضر للجلسة فيه تحذير من قائد الأركان وقائد الجبهة الشماليّة"، بحسب ما قال مصدر سياسي للصحيفة.

"يديعوت أحرونوت": آلية إسرائيلية جديدة للاستيلاء على أراضي فلسطينية لصالح مستوطنين

الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية الأحد، إن الحكومة الإسرائيلية وجدت آلية جديدة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي أقام مستوطنون مبانٍ لهم عليها.

وأضافت أنه من المقرر أن يبلغ المستشار القضائي للحكومة أفيخاي مندلبليت، المحكمة العليا اليوم أنه من الممكن "شرعنة" ٨٠ في المئة من أراضي المستوطنات التي يوجد شكوك حول قانونيتها.

ويدور الحديث عن أكثر من ٢٠٠٠ بؤرة استيطانية وبنى تحتية في الضفة الغربية.

وحسب الصحيفة العبرية فإن نصا في مبادئ "تنظيم السوق" الوارد في قوانين الملكية الإسرائيلية يتيح الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية إذا تم بيعها من قبل "الوصي العام على أملاك الدولة" بحسن نية، لمستوطنين دون علمه أنها أملاك فلسطينية خاصة.

وينص البند الخامس من "مبادئ تنظيم السوق" على أنه إذا عقدت "صفقة بين الوصي العام على أملاك الدولة (إسرائيل) في مناطق (الضفة الغربية) وشخص آخر تتعلق بملكية (أرض)، وظن القائم عند عقد الصفقة أنها ملك للدولة، فإن هذه الصفقة تصبح سارية المفعول حتى لو كانت الأرض ليست ملكا للدولة".

ويسعى مندلبليت إلى إيجاد صيغة بديلة لقانون "التسوية" الذي يمنع هدم البؤر الاستيطانية ويجيز مصادرة أراضي الفلسطينيين لأغراض التوسع الاستيطاني، عن طريق عرض تعويض على أصحابها الفلسطينيين حتى إذا لم يوافقوا على مصادرة أراضيهم.

وقررت المحكمة العليا الإسرائيلية تعليق العمل بقانون "التسوية" بعد تقديم مجالس محلية فلسطينية ومنظمات حقوق إنسان التماسا في آذار/ مارس الماضي، للمطالبة بإلغائه باعتباره مناقضا للقانون الدولي الإنساني ولكونه غير دستوري.

ودعم مندلبليت موقف المحكمة حينها، ورفض الدفاع عن قانون "التسوية"، لأنه قد يساعد في تعجيل التحقيق الأولي ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، وقد يحوّل التحقيق حول المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى شكوى ضدها في المحكمة.

وسبق أن استخدم مبدأ مشابه في قرار قضائي سابق أصدرته المحكمة اللوائية الإسرائيلية في القدس يتيح "شرعنة" البؤرة المسماة "متسبيه كراميم" شمال شرق رام الله، لأن السلطات الإسرائيلية و"دائرة الاستيطان" نقلت ملكية هذه الأراضي للمستوطنين بـ"حسن نية"، دون أن يعرفوا أن هذه الأراضي ملكية فلسطينية خاصة.

ونقلت "يديعوت احرونوت" عن وزيرة القضاء الإسرائيلية "ايليت شاكيد" قولها إن "قرار المستشار القضائي للحكومة (مندبليت) يمثل بشرى للحركة الاستيطانية.. فبعد سنوات من التجميد والتهديدات بالهدم.. تحول النقاش من إمكانية الهدم إلى إمكانية التسوية والبناء (الاستيطاني)".

ويعيش أكثر من ٣٦٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة ومئتا ألف آخرون في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل وضمتها في ١٩٦٧. ويعتبر القانون الدولي الاستيطان غير شرعي.

إسرائيل تعلن عن اكتشاف نفق رابع لـ«حزب الله» على الحدود مع لبنان

فرانس برس ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

أعلن الجيش الإسرائيلي أمس اكتشاف «نفق هجوم» جديد لـ«حزب الله» للتسلّل من الأراضي اللبنانية إلى اسرائيل، هو الرابع منذ عملية أطلقها مطلع كانون الأول (ديسمبر) لتدمير أنفاق يقول إن «حزب الله» قد يستخدمها في هجمات ضد إسرائيل.

وتقول إسرائيل إن هذه الأنفاق هي وسيلة لمقاتلي الحزب، الذي تدعمه إيران، للتسلّل إلى أراضيها في حال اندلاع حرب، وإن جيشها يعمل على تدميرها.

ولم يحدّد الجيش مكان النفق على الحدود مع لبنان، وقال إنه لا يشكل «تهديداً وشيكاً» للسكان الإسرائيليين في محيطه.

وكما حدث عندما تحدثت عن الأنفاق الثلاثة التي كُشف عنها في وقت سابق، أشار الجيش إلى أنه وضع عبوات ناسفة داخل النفق وحذر من أن أي شخص يدخله من الجانب اللبناني سيكون معرضاً للخطر. وبدأت

إسرائيل في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) عملية لتدمير أنفاق تقول إنها لـ«حزب الله»، رصدتها على الجانب الاسرائيلي من الحدود.

وخاضت إسرائيل حرباً في ٢٠٠٦ ضد «حزب الله» انتهت بهدنة أشرفت عليها الأمم المتحدة. ويُعد «حزب الله» المجموعة الوحيدة في لبنان التي لم يُنزع سلاحها بعد الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠. وفي السنوات الأخيرة قصفت إسرائيل مرات قوافل قالت إنها تنقل أسلحة إلى «حزب الله» وكذلك مراكز إيرانية في سورية المجاورة التي تشهد حرباً دموية منذ ٢٠١١.

وقال الجيش في بيان نُشر الأحد «تتحمل الحكومة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن حفر الأنفاق الهجومية من داخل الأراضي اللبنانية». وأشار إلى أن هذه الأنفاق تُشكل «خرقاً فادحاً للقرار الأممي ١٧٠١ (الذي أنهى حرب ٢٠٠٦) وسيادة دولة إسرائيل».

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الأربعاء الماضي أن على قوات حفظ السلام الدولية (يونيفيل) «القيام بمهمة أقوى وأكثر حزماً». وحتى الآن، أكدت «يونيفيل» وجود نفقين من الأنفاق التي قالت اسرائيل إنها اكتشفتها.

التهديد الصيني الروسي للهيمنة الأمريكية: المنافسة الكبرى القادمة قد تنتقل من "الشرق" إلى إفريقيا

مجلة العصر . ٢٠١٨/١٢/١٧

أشارت تقديرات محللين إلى أن القرن الأفريقي هو المكان الذي يمكن أن تشتعل فيه الصراعات العالمية الرئيسة القادمة، خصوصا في ظل تنامي حالة التأهب القصوى في أوساط الأطراف المؤثرة.

كانت منطقة الشرق هي الجائزة السياسية والاقتصادية في القرن العشرين، والتي لم تسمح فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بسلام ولو لبعض الوقت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

واليوم، بعد مرور أكثر من مائة عام على اتفاقية سايكس–بيكو المدمرة بين بريطانيا وفرنسا، يظهر "شرق أوسط جديد" مع كتلة شمالية وجنوبية واضحة تعارض بعضها بعضا، لكن لكل منهما علاقات جيدة مع روسيا والصين. فبينما تتألف الكتلة الشمالية من حلفاء السوفييت الرئيسيين في القرن العشرين، بما في ذلك سوريا والعراق، فإن الكتلة الجنوبية تحافظ على علاقات قوية تقليدية مع الولايات المتحدة، على الرغم من أن الأعضاء الرئيسيين في هذه المنطقة يحاولون تنويع محافظهم الاقتصادية والدبلوماسية معا. ومن المؤكد أن هذا هو الحال مع كل من السعودية وحليفتها إسرائيل، فضلاً عن مصر التي تحاول أن تستفيد إلى أقصى حد من العلاقات التاريخية الجيدة مع موسكو والعلاقات الجيدة المستمرة مع واشنطن التي يعود تاريخها إلى أواخر السبعينيات.

والاستنتاج المنطقي لمثل هذا التشكيل هو حماية طرق وأحزمة وخطوط التجارة والنقل والإمداد والممرات في المناطق الإستراتيجية، وأكثر الصراعات تدور حولها. وهنا، يبرز أحد أهم هذه الطرق والأحزمة في الصين، التي تربط جنوب آسيا وشرق آسيا بأوروبا عبر أوراسيا، ويذكر المراقبون أن الأحزمة البحرية على طول "حزام

واحد طريق واحد"، أصبحت أكثر نقاط الخلاف إثارة للقلق، حيث تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى إثارة قلق الصين وشركائها.

وأوردت تقارير إعلامية أن "حزام واحد – طريق واحد" هي مبادرة طموحة أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣، وهذا من أجل تطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط أكثر من ٦٠ بلدا.

ويشير "الحزام الواحد" إلى مكان يعرف تاريخيا بطريق الحرير القديم، وهو عبارة عن شبكة طرق تجارية تمر عبر جنوب آسيا لتربط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وصولا إلى تركيا

فيما يشير "الطريق الواحد" إلى الطريق البحري المستلهم من رحلة بحرية قام بها الأدميرال "زينغ هه"، الذي أبحر بأسطول من السفن إلى إفريقيا في القرن الخامس عشر، ويعد رمزا لأصالة القوة البحرية الصينية.

وتحاول بكين من خلال هذه المبادرة توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتتضمن تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب نفط وغاز وخطوط طاقة كهربائية وإنترنت وبنى تحتية بحرية، ما يعزز اتصال الصين بالقارة الأوروبية والإفريقية.

وفيما يتعلق بالبر تشمل المبادرة بناء ممر جديد يصل آسيا بأوروبا، ويترافق ذلك مع تطوير ممرات اقتصادية تربط الدول الآسيوية بأوروبا، ومن الممرات البرية المقترحة، ممر الشمال، من الصين إلى آسيا الوسطى، ثم إلى روسيا فأوروبا وصولا إلى بحر البلطيق. وممر بري من الصين إلى الخليج العربي والبحر المتوسط، عبر وسط وغرب آسيا. وممر ثالث من الصين إلى جنوب وشرق آسيا، ومن ثم جنوب آسيا، وصولا إلى المحيط الهندي.

وبالبحر تركز المبادرة على بناء روابط بين الموانئ الرئيسية، ومن الممرات البحرية المقترحة ممر يربط الموانئ الصينية بالمحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي. وآخر يربط الموانئ الصينية بأوروبا. وقد أسست الصين صندوقا استثماريا برأس مال يقدر بمليارات الدولارات لتمويل المشاريع. وهنا، وفقا لتحليلات مواقع متخصصة، يمكن الحديث عن القرن الأفريقي والسودان، إذ تستعد واشنطن لمحاولات استغلال القرن الأفريقي والدول المجاورة لعديد من الأسباب، ومنها:

حزام "الشرق الأوسط":

كما إن الطرق من باكستان في جنوب آسيا عبر إيران، فإن العالم العربي الشمالي وإلى شمال شرق البحر المتوسط يمثل الطرق البرية الرئيسة بين الشرق والغرب لطريق الحزام الواحد، وكذلك تمثل قناة السويس النسخة البحرية من الطريق نفسه.

والتجارة من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط التي تمر عبر باب المندب الضيق الذي يربط خليج عدن والمحيط الهندي على نطاق أوسع بالبحر الأحمر وقناة السويس، هي المحور الذي يقع حوله هذا المسار الهام. وبسبب ذلك، فإن الدول المتاخمة لكل من باب المندب والبحر الأحمر هي "الجوائز" السياسية الجغرافية الجديدة التي يجب كسبها، خاصة بعد أن أصبح ظهور توازن جديد على الأرض في منطقة "الشرق الأوسط" أسرع رسوخا.

قاعدة الصين في جيبوتي:

افتتحت الصين منذ أكثر من سنة أول قاعدة بحرية ولوجستية على الإطلاق في دولة جيبوتي الصغيرة في قلب القرن الأفريقي. وعلى الرغم من أن للولايات المتحدة واليابان قواعد هناك أيضا، فإن رسالة الصين إلى العالم الأوسع واضحة: إن سلامة واستقرار المياه المحيطة بالقرن الأفريقي أمر ذو أهمية قصوى. يجب أن تبقى الطرق الملاحية لطريق الحزام الواحد في المنطقة خالية من القرصنة ومن التدخلات المؤثرة الساعية إلى تعطيل التدفق السلس للبضائع من الحدود البحرية الشرقية للمحيط الهندي إلى الساحل الشرقي لإفريقيا.

وربما التفكير أن تكمل القاعدة الروسية في السودان المهمة الصينية في جيبوتي بقدر ما يمكن للحليفين الرئيسين أن يتعاملوا مع مخاوف السلامة والاستقرار على طول باب المندب والبحر الأحمر.

الوجود الصيني في الصومال:

على الرغم مما عُرفت به، منذ فترة طويلة، من وصف "دولة فاشلة"، وظل لصيقا بها، فإن الصومال يعتمد أكثر على الصين للاستثمار من أي بلد آخر. ويبدو أن الصين بعد دراسة التكاليف والمخاطر، قررت المضي في الاستثمار في السودان والتعاون في المسائل الأمنية مع مقديشو. وهذا يشير، وفقا لمحللين، إلى مدى جدية الصين في الظفر بموقع لها، على المدى الطويل، في القرن الإفريقي.

منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما أضرت قيادة غورباتشوف الضرر بعلاقات روسيا مع إثيوبيا، سارعت الولايات المتحدة إلى ملء الفراغ بعد سقوط نظام حكم منغستوهيلا مريام.ومع ذلك، ربما تمكنت الصين من التأثير في علاقات الولايات المتحدة مع إثيوبيا، بشكل واقعي، بعد صبَ كميات هائلة من الاستثمارات المباشرة النقدية والبنية التحتية في البلاد.

وكما كتب خبير الجغرافيا السياسية، أندرو كوربيكو، قبل سنة تقريبا، فإن "إثيوبيا، التي تعد ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في أفريقيا، والاقتصاد الأسرع نمواً في العالم، هي الشريك الأول للصين في القارة، وقد شيدت بكين خط سكة حديد جيبوتي – أديس أبابا، ويمكن رؤية هذا جزءا من طريق الحرير الإفريقي من أجل الوصول بفعالية إلى هذه القوة الإفريقية غير الساحلية التي تنمو باستمرار. ولأن التجارة الإثيوبية – الصينية ستبدأ على الأرجح في العبور عبر الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني CPEC (المشروع التنموي الضخم الذي تموله الصين، ويعتبر نسخة بكين من خطة مارشال لصديقتها الحديدية إسلام آباد) في طريقها إلى الصين، فمن المنطقي أن تبدأ البحرية الباكستانية في حماية استباقية لبحر العرب وخليج عدن بين غوادر (المدينة الباكستانية المطلة على بحر العرب) وجيبوتي مع الصينيين".

وهنا، وفقا لتحليلات متخصصة، يمكن للمتابع رؤية كيف تساعد الصين إثيوبيا على استعادة الروابط مع البحر، وبالتالي التحايل على إريتريا، وهذا في مصلحة إثيوبيا على المدى المتوسط، وتهيئة الظروف لبيئة يمكن لكل من إريتريا وإثيوبيا إصلاح العلاقات المتدهورة بينهما وإن ببطء من خلال موقعهما في مشروع "حزام واحد طريق واحد".

ويمكن لروسيا أن تنخرط في علاقات ذات مغزى مع أديس أبابا، وتستخدم علاقاتها الجيدة مع الصين نقطة انطلاق لتطوير هذا. وإذا أصبحت روسيا شريكًا أكثر أهمية للسودان في الوقت الذي تستخدم فيه هيبة الصين

الاقتصادية في إثيوبيا لزيادة نفوذها السياسي الجغرافي في المنطقة، فإن هذا يمكن أن يكون مكسبا دبلوماسيا مفيدا يجر المنفعة الاقتصادية لجميع الأطراف، وفقا لتقديرات صحافية.

وفي كل هذا، تعتبر الولايات المتحدة أكبر عائق للتقدم. وإذا كانت أمريكا قادرة على استغلال قوى المنطقة الراسخة بهذه السهولة وصولا إلى حالة عدم استقرار طويلة في العالم العربي، فإن الحقيقة المقلقة هي أن عدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وكذلك الأزمات الداخلية في السودان وما وراءها، مهيأة أكثر للاستغلال.

وتشير تقديرات المحللين المتخصصين في الجغرافية السياسية إلى أن المنافسة الكبرى القادمة على الهيمنة العالمية لن تكون في منطقة ما يُسمى "الشرق الأوسط"، بل في القرن الأفريقي القريب وفي السودان.

وتسعى الصين وروسيا إلى فتح المنطقة على مبادرة "طريق واحد حزام واحد"، في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى استغلال التوترات القائمة والكامنة لقطع الطريق لدفع الدول المعنية إلى تحالف جديد مع الولايات المتحدة، وصولا إلى حظر المشاركة الكاملة في مشروع الصين: "حزام واحد – طريق واحد"

**

وفي السياق ذاته، كتبت صحيفة "غلوبال تايمز" الصينية التابعة للحزب الشيوعي أن مواجهة الوجود الصيني والروسي في إفريقيا قد أصبح الفكرة المهيمنة لإستراتيجية واشنطن الجديدة في إفريقيا. وكما قال جون بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس دونالد ترامب، في مؤسسة "هيريتيج"، الخميس الماضي، فإن ثمة ثلاث ركائز لإستراتيجية واشنطن تجله إفريقيا: تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري لمصلحة الصادرات الأمريكية وسوق العمل، وتعزيز حملة مكافحة الإرهاب لحماية الأمريكيين هناك، وسحب المساعدات الأمريكية لبعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي وصفها بأنها غير فعالة.

في الواقع، وفقا لتحليل الصحيفة الصيتية، لقد رأينا هذه الإدارة الأمريكية تهدد بفرض عقوبات على كينيا وتنزانيا ورواندا وبلدان إفريقية أخرى، وإلغاء قانون النمو والفرص في إفريقيا. وجاءت هذه الخطوة بعد أن حظرت الدول الإفريقية استيراد الملابس المستعملة من الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٩، وهو قرار يُراد به تحفيز الصناعة المحلية وتوفير فرص العمل، وقد يلحق الضرر بالسوق الأمريكية.

وفي هذا السياق، أثبت البحث الذي أجرته "مجموعة شرق إفريقيا" أن الواردات من الملابس المستعملة كان لها تأثير سلبي في إنتاج صناعة الملابس في أفريقيا، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٤٠ بالمائة وانخفاضا بنسبة ٥٠ بالمائة في العمالة في الفترة ١٩٨١–٢٠٠٠.

وقد وعد بولتون ببرنامج جديد بعنوان "ازدهار أفريقيا" لدعم الاستثمار الأمريكي في جميع أنحاء القارة، واستمر في وصف الاستثمار الصيني بأنه "فخ للديون"، وهذا على الرغم من أن العديد من الشركات الأمريكية مثل جنرال إلكتريك وبوينغ وكاتربيلر استفادت كثيراً من الاستثمارات الصينية ومشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء إفريقيا.

وأشار تحليل الصحيفة إلى أن حكومة الولايات المتحدة تحتاج إلى التخلي عن عقليتها القديمة فيما يتعلق بإفريقيا باعتبارها مجال اهتمام خاص بها ومحاولة طرد الآخرين من هناك. لن تضطر الدول الأفريقية للعودة إلى عصر المنافسات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

فمنذ ثمانية عشر عامًا، وصفت مجلة "إيكونوميست" البريطانية إفريقيا بأنها "القارة التي لا أمل لها". ولكن بعد التغلغل الصيني، وفقا لتحليلات صينية، أعاد الغرب تدريجيا اكتشاف أفريقيا وتغيرت مجلة "إيكونومست" رأيها لتنشر على صدر غلافها عنوانا بارزا في ديسمبر ٢٠١١: "صعود إفريقيا". وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن العديد من الاقتصادات الناشئة اليوم، مثل تركيا والهند والبرازيل، تشجع بقوة الاستثمارات في أفريقيا.

التهديد الصيني – الروسي للهيمنة الأمريكية:

أعلن مستشار الأمن القومي جون بولتون مؤخراً عن إستراتيجية "ازدهار إفريقيا" الجديدة لإدارة ترامب، وهي في الأساس اعتراف ضمني بالهزيمة مع الإقرار بأن أهداف الولايات المتحدة هناك لم تتحقق منذ نهاية الحرب الباردة القديمة، وفقا لتحليل موقع "مستقبل أوراسيا".

وقد أعلنت إدارة ترامب رسمياً عن إستراتيجيتها "إفريقيا المزدهرة" يوم الخميس بعد أن قدم مستشار الأمن القومي، جون بولتون، ذلك إلى جمهور حصري في مؤسسة "هيريتيج" البحثية التابعة للمحافظين الجدد، وهو يتلخص أساسًا في تطبيق لمبدأ "أمريكا ترامب" في الظروف الجغرافية السياسية والاقتصادية المعاصرة في إفريقيا.

وشدد بولتون على أن النهج الجديد للولايات المتحدة سيركز على التجارة والعلاقات التجارية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والصرف المثمر للمساعدات (بما في ذلك مختلف بعثات حفظ السلام)، والتي ستعزز بشكل علني إستراتيجية أمريكا في إفريقيا. وبقدر ما كان يكره على الأرجح الإقرار به، اضطر بولتون إلى الاعتراف بأن الولايات المتحدة قد فشلت في تحقيق أهدافها في هذا الجزء من العالم منذ نهاية الحرب الباردة القديمة، وهذا بالتالي هيَأ فرصًا للقوى العظمى المنافسة، الصين وروسيا، ليصبحوا أطرافا قوية مؤثرة في إفريقيا.

يقضي بولتون وقتًا طويلاً في التحسر على ضياع إفريقيا من أيديهم والتأثير الاقتصادي للصين في جميع أنحاء القارة، حيث هاجم مبادرة الحزام والطريق. ورأى بولتون أن القوى العظمى، وتحديداً الصين وروسيا، "يوسعون نفوذهم المالي والسياسي على نحو سريع في أنحاء أفريقيا. إنهم يوجهون استثماراتهم في المنطقة عن عمد وعلى نحو عدائي، لنيل أفضلية تنافسية على واشنطن"، مضيفاً أن الصين "تلجأ إلى الرشوة وإبرام اتفاقات غير واضحة واستخدام الدين على نحو استراتيجي لإبقاء البلدان الأفريقية رهينة رغباتها ومطالبها، ومشروعاتها تعج بالفساد".

بالإضافة إلى ذلك، رسم مستشار الأمن القومي خطاً في الرمال بالقول إن "ميزان القوى في منطقة القرن الإفريقي –منفتح على شرايين التجارة البحرية الرئيسية بين أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا– سوف يتحول لمصلحة الصين" إذا نقلت جيبوتي السيطرة على ميناء الميناء إلى جمهورية الصين. أما بالنسبة لروسيا، فإن بولتون يتهمها بـ"التعاملات الاقتصادية الفاسدة"، وكذا "بيع الأسلحة والطاقة مقابل الأصوات في الأمم المتحدة"، وأيضا "الاستمرار في استخراج الموارد الطبيعية من المنطقة لمصلحتها الخاصة".

بعبارة أخرى، وفقا لتحليل "مستقبل أوراسيا"، فإن الفشل المتكرر للولايات المتحدة في العقود الثلاثة الأخيرة، منذ نهاية الحرب الباردة القديمة، سمح للصين بالظهور شريكا اقتصاديا رائدا لإفريقيا، في وقت تقود فيه روسيا بشق طريقها لتصبح مزودًا موثوقًا للأمن مقابل عقود الاستخراج.

يعتقد بولتون أن الأنشطة الصينية والروسية "تعوق النمو الاقتصادي في إفريقيا وتهدد الاستقلال المالي للدول الأفريقية وتمنع فرص الاستثمار الأمريكي وتتداخل مع العمليات العسكرية الأمريكية وتشكل تهديدًا كبيرًا لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة"، لكن يبدو أن نقطته الأخيرة المذكورة هي الصحيحة فقط. النمو الاقتصادي الأفريقي ينفجر، وقامت الدول بتنويع شراكاتها المالية، لواجه، أخيرا، الاحتكارات الأمريكية المنافسة. وتقوم الولايات المتحدة تدريجياً بتقليص أنشطتها العسكرية في إفريقيا من أجل التركيز على "احتواء" الصين وروسيا بشكل مباشر في مناطقهما الأصلية.

والسبب الوحيد وراء تفسير أيا من هذا على أنه "تهديد كبير" هو أن الولايات المتحدة ما عادت تتدخل في الشؤون الإفريقية بقدر ما ترغب، في الوقت الحالي، في تعويض الشراكة الإستراتيجية الصينية الإفريقية التي تمثل جوهر نجاح الصين في المستقبل.

ورأى تحليل الموقع أن الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين بدأت تتلخص في حاجة الصين إلى أسواق وعمال وموارد إفريقية من أجل ضمان استمرار نموها واستقرارها وبروزها النهائي قوة عالمية عظمى، ومن هنا جاءت العلاقة بين الطرفين، حيث تساعد الصين على تنمية إفريقيا مقابل وصول موثوق إلى مواردها الطبيعية والبشرية.

وردا على إخفاقاتها الواضحة على مدى عقود من الزمن، تطرح الولايات المتحدة الآن ما يسمى بإستراتيجية "إفريقيا المزدهرة"، لدعم المستثمرين الأمريكيين والطبقة المتوسطة المتنامية في جميع أنحاء أفريقيا، على أنها الحل الذي أعدوه لها، على الرغم من أن بولتون كان غامضًا جدا حول لوازمها والأدوات التي سيتم توظيفها من أجلها.

ولكن يبدو أن هذه الإستراتيجية ليست أكثر من اعتراف طويل الأمد بأن نهج أمريكا السابق تجاه القارة قد فشل، وأن واشنطن، بالتالي، ستعمل على تقليص انخراطها العسكري هناك مقابل إعادة ترتيب أولويات المشاركة الاقتصادية الفعالة من حيث التكلفة. ربما هي أقرب إلى حرب غير تقليدية من شأنها أن تزيد من تكاليف الأمن والمخاطر الإستراتيجية الشاملة للاستثمارات متعددة الأقطاب في هذه الدول المستهدفة. وباتخاذ خطوة إلى الوراء تحت ذريعة إنقاذ دافعي الضرائب الأمريكيين من بدل المزيد من المال، بما في ذلك سحب الدعم لبعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن الولايات المتحدة قد تجبر، بذلك، الصين وروسيا على تحمل المزيد من المسؤوليات متعددة الأبعاد في إفريقيا قبل أن يجهزوا لمثل هذا الوضع، وما تقوم به أمريكا يمكن أن يكون فخا تريد أمريكا أن توقعهم فيه. وختم الموقع تحليله بالقول إن نتيجة هذه المناورة ليست معروفة، لكن ما هو واضح أن الحرب الباردة الجديدة انتشرت رسميا الآن في إفريقيا.

وربما يمكن القول أيضا أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ إفريقيا التي يوجد فيها هذا التفاعل مع القارة من جميع أنحاء العالم. وما هو مؤكد أن الإستراتيجيين والمستشارين الأمريكيين يكتشفون، الآن، أنهم يخسرون في إفريقيا. كما يُنظر إلى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على أنها مكنت إفريقيا من التحول إلى سوق محتمل للسلع والخدمات الأمريكية فبينما تركز الولايات المتحدة في إفريقيا على الأعمال بدلاً من الدعم المالي، ألقت الصين أموالها للأفارقة، بتمويل مشاريع البنية التحتية الرئيسة، وفتحت أبوابها للجوانب التعليمية والثقافية للناس في جميع أنحاء إفريقيا. فقد دعم الصينيون الأفارقة في المجالات التي يحتاج إليها الأفارقة، أو على الأقل هذا الانطباع السائد حاليًا في أنحاء القارة. ويبدو أن ترتيب رحلة إلى بكين لمثقف أو باحث أو إعلامي إفريقي، في هذه الأيام، أسها بكثير من ترتيب رحلة إلى واشنطن.

**

في تحدٍ للقناعات التي طالما أفصح عنها المحللون الغربيون، وبما يعاكس الخلافات الهيكلية الهائلة بينهما، تقترب بكين وموسكو من بعضهما البعض لمواجهة التهديد الأمريكي، كما كتبت مجلة "ناشيونال أنترست" الأمريكية.

وقبل عام من وفاته في ٢٠١٧، دق أحد كبار المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين في القرن العشرين، زبيغنيو بريجنسكي، ناقوس الخطر. وحذر في سياق تحليل التهديدات للأمن الأمريكي من أن "الاحتمال الأكثر خطورة" سيكون "تحالفا كبيرا بين الصين وروسيا... ولم توحدهم الأيديولوجية ولكن المظالم جمعتهم". وأضاف أن هذا "التحالف سيعيد إلى الأذهان حجم ونطاق التحدي الذي كانت تطرحه الكتلة السوفييتية – الصينية، على الرغم من أنه من المرجح أن تكون الصين زعيمة وروسيا هي التابعة".

قليل من المراقبين سمع تحذيره في ذلك الوقت، حتى إن عددا أقل اليوم يدرك مدى سرعة تحول هذا الميل الضخم من عالم الافتراض إلى ما يمكن أن يصبح حقيقة جغرافية إستراتيجية. ولعل تقاربهما يمكن أن يُنظر إليه أيضا على أنه نوع من الانتقام الكوني من المناورة الدبلوماسية للثنائي ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر منذ نصف قرن. فعندما أصبح نيكسون رئيسًا (عام ١٩٦٩)، سعى هو ومستشاره للأمن القومي كيسنجر لإقامة علاقة مع الصين الشيوعية لتوسيع الفجوة بينها وبين الاتحاد السوفييتي.

وتبنى نيكسون وكيسنجر الرؤية الإستراتيجية لجورج كينان حول سياسة الاحتواء: أن القومية سوف تثبت أنها ركيزة أكثر ثباتًا من الشيوعية. كما أدركوا أن الصدع الذي أصاب الكتلة الشرقية بين الاتحاد السوفييتي وشريكه الصيني الأصغر يمكن توسيعه بواسطة دبلوماسية أمريكية بارعة على حساب السوفييت. وأكثرنا الآن يدرك كيف تحولت القصة.

وفي الوقت الذي يفكر فيه الخبراء الإستراتيجيون الروس في المدى الطويل، عليهم أن يروا صعود الصين بذهول. وترسم خريطة اليوم خطًا بين روسيا والصين يترك مساحة كبيرة مما كان في القرون الصينية في الجانب الروسي من الانقسام. وانطلاقا من هذه الحقائق البنيوية، فإن مستقبل التحالف الصيني الروسي على المدى الطويل يبدو قاتما، لكنَ الزعماء السياسيين لموسكو وبيكين يعيشون في حدود المكان والزمان الحاليَ.

ورأى تحليل المجلة الأمريكية أن تلاقي الاستبصار الإستراتيجي للصين بالدبلوماسية المتميزة من جهة، والحماقة الأمريكية والأوروبية الغربية من جهة أخرى، أنتجا اصطفافا ثخيناً ومترابطا، على نحو متزايد، بين متنافسين في نطاق الجغرافية السياسية: روسيا والصين.

ومن الناحية الاقتصادية، أزاحت الصين الولايات المتحدة وألمانيا باعتبارهما الشريك التجاري الأول لموسكو. فالصين، اليوم، هي أكبر مشتر للنفط الخام الروسي. قبل عقد من الزمن، تدفقت جميع خطوط أنابيب الغاز في روسيا غربًا. ومع اكتمال خط أنابيب "باور سيبيريا" في عام ٢٠١٩، ستصبح الصين ثاني أكبر سوق مستهلك للغاز الروسي خلف ألمانيا مباشرة.

تحدد وثائق الأمن القومي الأمريكية الرسمية روسيا والصين "المنافسين الإستراتيجيين لأمريكا" و"الخصوم الإستراتيجيين" وحتى "الأعداء"، ويناقشان في السياق نفسه، كما لو أنهما توأمان. ووفقًا لإستراتيجية ترامب للأمن القومي: "تتحدى الصين وروسيا القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، وتحاولان تقويض الأمن والازدهار الأمريكيين". وكلاهما متهم بإجراء "عمليات نفوذ" كبرى ضد الولايات المتحدة والتدخل في الانتخابات الأمريكية.

في العلاقات الدولية، يقولون: "عدو عدويي صديقي". ميزان القوة العسكري والاقتصادي والاستخباري والدبلوماسي بين المتنافسين ذو أهمية حاسمة، وجلوس روسيا بجانب الصين في الأرجوحة، يضيف إلى قوة الصين، قوة عظمى نووية إلى جانب قوة اقتصادية عظمى.

الرؤساء الأمريكيون منذ بيل كلينتون أهملوا وتجاهلوا تشكيل هذا التحالف، فحسب، ومن دون أي نكير فحسب، بل رعوه، فقد ظهرت روسيا على أنقاض الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ بزعيم متلهف إلى "دفن الشيوعية"، كما قالها بوريس يلتسين ، وانضم إلى الغرب.

ويرى تحليل المجلة أن قصة كيف وصلنا إلى هذا العداء العميق اليوم هي قصة طويلة، مليئة بالأخطاء من قبل جميع الأطراف. وقد لاحظ "كينان" أن قرار إدارة كلينتون عام ١٩٩٦ بتوسيع حلف الناتو نحو الحدود الروسية، كان "الخطأ المصيري للسياسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة بأكملها"، وتوقع أن تكون النتيجة توجه روسيا نحو "البحث عن ضمانات لمستقبل لها آمن في مكان آخر".

ولنتأمل ما حدث عمليا في العلاقات الصينية الروسية: تصورات التهديد والعلاقة بين القادة والتسمية الرسمية للآخر والتعاون العسكري والاستخباري والانخراط الاقتصادي والتنسيق الدبلوماسي وتوجيه النخب. فعندما يفكر قادة الأمن القومي الروس أو الصيني في التهديدات الحاليَة، فإن الشبح الذي يرونه هو الولايات المتحدة الأمريكية، فهم يعتقدون أن أمريكا لا تتحدى مصالحهم في أوروبا الشرقية أو بحر الصين الجنوبي، وفقط، وإنما تسعى، أيضا، بنشاط إلى تقويض أنظمتهم الاستبدادية.

فعلى النقيض من ازدراء باراك أوباما تجاه بوتين واتهام دونالد ترامب بأن الصين "تغتصب أمريكا"، أقنع الرئيس "شي" بوتين بأنهم "أفضل رفاق". ما هي أول عاصمة قام "شي" بزيارتها له بعد أن أصبح رئيسًا؟ موسكو. ومن الزعيم الأجنبي الذي يُتحدث إليه مباشرة بعد الرئيس "شي" في كل اجتماع دولي تستضيفه الصين؟ إنه بوتين.

"ترفزة فتحاوية" ردا على نداء هنية تشرعن لـ"جديد تاريخي"!

حسن عصفور . أمد . ٢٠١٨/١٢/١٧

يمكن ان تقول ما يمكنك قوله عن "نوايا" حركة حماس وسلوكها السياسي، وتفتح لها سجلا لا ينتهي من خطايا طالت القضية الوطنية، أبرزها، بلا أي ضبابية، الانقلاب الأسود في يونيو ٢٠٠٧، وارتكاب جرائم قتل ضد أبناء فتح وغيرها، والتطاول على الثورة وزعيمها الخالد، وما حدث خلال سنوات الانقلاب، ومحاولتها دوما، وربما لا زالت الظهور بدور الممثل الموازي لمنظمة التحرير، لكن ما لم يمكن التغافل عنه أيضا، ما لها من حضور لم يعد لأي كان، كارها أو محبا، راغبا او مستنكرا، تجاهله، او القفز عنه، وانها أصبحت جزءا رئيسيا من الحركة السياسية الفلسطينية، لا مستقبل لنظام كياني دون شراكتها.

يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١٨، وفي مهرجان ذكرى انطلاقة حماس الـ ٣١، تقدم رئيسها إسماعيل هنية بعناصر أساسية تمثل مدخلا لا بديل عنه للخروج من الكارثة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، عناصر تمثل جوهر أي مشروع للحل السياسي الداخلي.

هنية، طالب بلقاء مع رئيس منظمة التحرير ورئيس فتح محمود عباس لكسر دوران الحلقة المفرغة، التي سارت عليها لقاءات الطرفين، وربما استفاد هنية من "مكالمة العزاء الخاصة من عباس له"، واراد بناء موقف سياسي عليها، وبلا شك فاللقاء بين رئيسي الفصيلين الأكبر، والمسؤولان المباشران عن النكبة الانقسامية، له ان يفتح طريقا عريضا للخروج من ظلامية تقترب من ١٢ عاما.

هنية طالب بعقد لقاء وطني فلسطيني في غزة أو في القاهرة (عاصمة العرب) لبحث كل شيء وترتيب "البيت الفلسطيني"، وعقد الإطار القيادي، الذي كان نتاجا لاتفاق فصائلي برعاية مصرية عام ٢٠١١، ومنه تشكيل حكومة وحدة وطنية نحو انتخابات عامة، وتنفيذ نتائج "لقاء بيروت" يناير ٢٠١٧ حول منظمة التحرير.

وبتدقيق هادئ، نرى انها المرة الأولى التي تخرج حماس من عرض اللقاء الثنائي الفتحاوي – الحمساوي، (لقاء هنية عباس ليس في ذات السياق)، فتلك العناصر تشكل جوهر المطالب الوطنية، دون تفاصيل أخرى، كالخروج من المرحلة الانتقالية الى مرحلة دولة فلسطين، بكل ما يترتب على ذلك الإعلان، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي.

ولكن، المفاجأة السياسية جاءت من حركة فتح (م ٧)، حيث سارعت برفض ما تقدم به إسماعيل هنية، محددة شروط مسبقة لأي لقاء مع عباس، وتجاهلت العناصر الهامة الأخرى.

هذا الرفض يكشف أنها فقدت "ميزتها التاريخية" في القدرة على "استيعاب الصدمات"، والتعامل معها ضمن رؤية تساهم في خلق آلية "الضرورة السياسية" لكسر كل المطبات الصناعية في الطريق الوطني العام.

موقف فتح وعباس، الذي جاء سريعا وقبل قراءة نص عناصر مبادرة هنية، يكشف ان هناك قرار مسبق برفض أي موقف يصدر من حماس، صوابا كان ام خطأ، فلا مجال لحل وسط معها، سوى ان تحمل كفنها وترحل.

كان يمكن لفتح (م ٧)، ان تعلن موافقة عامة على العناصر الأساسية فيما تقدمت به حماس بلسان رئيسها، ولتتجاهل دعوة لقاء رئيسها عباس، وأن تعلمن موافقة فورية لعقد لقاء وطني في غزة أو القاهرة، حيث ترتاح هي، أن تعلن تمسكها باستمرار العمل بنتائج لقاء بيروت حول منظمة التحرير، ان تؤكد جاهزيتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية فصائلية مع التحضير لانتخابات عامة، مع تعديل بسيط أن تكون لدولة فلسطين، او التوافق على تشكيلاتها في مرحلة انتقالية.

كان لفتح (م٧)، ان تعيد دورها القيادي المفقود منذ زمن اعتلاء عباس منصبه، عبر الاستعداد الفوري للعمل المشترك العام، خاصة وأنه ليس "لقاء ثنائيا"، ما يمنحها قوة مضافة بحضور فصائل منظمة التحرير، والتي هي أقرب بالرؤية العامة الى رؤيتها من رؤية حماس السياسية.

بيان الرفض جاء تعبيرا عن انعدام الرؤية الاستراتيجية لحركة فتح (م٧)، وهي بذلك تشرعن أي خطوات فصائلية للعمل بعيدا عنها، دون أي حساب للحديث عن "شرعية سياسية"، تحولت لأداة لتكريس الكارثة الكبرى.

فتح (م٧)، تشرعن نهاية مرحلة تاريخية وبداية لمرحلة تاريخية جديدة، ما لم تسارع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لها وللشعب الفلسطيني.

التاريخ لا ينتظر المترددين، ولا يسمح بفراغ سياسي.

فرص ثبات التهدئة في غزة بعد عملية خان يونس

المقداد جميل مقداد . مركز مسارات . ٢٠١٨/١٢/١٦

مقدمة

اندلعت مواجهة عسكرية بين المقاومة في قطاع غزّة والجيش الإسرائيلي، يوميْ ١١ و١٣ تشرين الثاني ٢٠١٨، هي الأكثر حدة منذ سنوات. بدت المواجهة مفاجئة، فقد أعقبت تهدئة توافقت فيها الأطراف المختلفة، بما فيها الجانب الإسرائيلي، على الهدوء وتخفيف الحصار في القطاع، ما أثار تساؤلات عن سبب المواجهة: هل هو تراجع عن التهدئة، أم فرصة لتحسين ورقة التفاوض، أم لإرضاء الرأي المحلي؟ أهم ما اتضح أثناء المواجهة وبعدها أنها كانت غير مقصودة، وأنّ الحرص الإسرائيلي على التهدئة أكبر مما كان متوقّعًا.

بدأت هذه الموجة من التصعيد عقب عمليةٍ إسرائيلية حاولت تنفيذها قوّة خاصة من جيش الاحتلال في خان يونس جنوب قطاع غزّة، إلّا أنها فشلت بعد كشفها من المقاومة، ما أدى إلى مقتل ضابط إسرائيلي واستشهاد سبعة مقاومين فلسطينيين.[١]

اتضح لاحقًا أنّ القوة الإسرائيلية كانت تعمل على تنفيذ عملية أمنية واستخبارية كبيرة، إذ كشفت المقاومة أجهزة مختلفة كانت تعمل على زرعها في أراضي القطاع.[٢] ولم يكن مقصوداً الدخول في مواجهة، أو القيام باعتقالات أو ما شابه، مما يؤدي إلى مواجهة.

سبق الإعلان عن إعادة وقف إطلاق النار، من قبل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة، يومان من المواجهات هما الأكثر حدّة منذ أربع سنوات، أطلقت خلالهما الفصائل مئات الصواريخ تجاه المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع، ونفّذت عملية كبيرة فجّرت فيها حافلة تقل جنودًا إسرائيليين[٣]، في حين قصفت طائرات الاحتلال عشرات الأهداف تركّزت على منشآتٍ مدنيّة وإعلاميّة تتبع لحركة المقاومة الإسلامية "حماس".

كانت هذه المواجهة جزءًا من مواجهاتٍ عدة بين الاحتلال والمقاومة، حدثت منذ انطلاق مسيرات العودة الشعبية على السياج الفاصل في آذار ٢٠١٨، ولكنها الأكبر من حيث الحجم، والأهم أنّه سبقتها حالة نادرة من الهدوء بعد إدخال قطر أموالًا لصالح موظفي "حماس" والجرحى في قطاع غزّة، بموافقة إسرائيلية ورعاية مصريّة.[٤]

أطلقت المقاومة أكثر من ٤٠٠ صاروخ في الرد الأشد منذ العام ٢٠١٤[٥]، لكنّ الأخطر كان تفجير حافلة إسرائيلية تقلّ جنودًا بواسطة صاروخ موجّه، أعلنت المقاومة مقتل وإصابة من فيه، دون تأكيد إسرائيلي لذلك، تبعها تدمير الاحتلال لعشرات الأهداف، من بينها مقرّ قناة الأقصى الفضائية ومبانٍ سكنيّة[٦]، وكانت الغارات الأعنف منذ سنوات، فقد توجّه الاحتلال مباشرةً لسياسة استهداف المنازل، ما أدى إلى استشهاد سبعة مواطنين.

لم تتوقّف وساطات مصر ونيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، للتهدئة[٧]، وبعد اجتماعٍ للمجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغّر (الكابينت) مساء يوم ١٣ تشرين الثاني، أعلنت الفصائل وقف إطلاق النار.[٨]

تم بموجب الاتفاق العودة إلى تفاهمات وقف إطلاق النار المبرمة قبل التصعيد، التي جرى التوصل إليها بوساطة مصرية بعد أشهرٍ من انطلاق مسيرات العودة، التي جاءت كنقطة ضغط على الاحتلال لكسر الحصار المتواصل منذ ١٢ عامًا أو تخفيفه.[٩]

التداعيات والمواقف

أوقفت إسرائيل اتصالاتها مع وسطاء التهدئة عقب إطلاق مئات الصواريخ تجاه المستوطنات[١٠]، ووصف جيش الاحتلال هجماته على غزّة بأنها "درامية وواسعة جدًا"، وقد ركّز على أهداف قيّمة وحساسة تتبع لحركة حماس قصف خلالها أكثر من ١٠٠ هدف[١١]، جاء ذلك في الوقت الذي طالب فيه قادة من المعارضة الإسرائيلية بالتخلي عن السياسة المعتدلة للحكومة تجاه غزّة، داعمين شن هجوم واسع في القطاع.[١٢]

أحدث وقف إطلاق النار انقسامًا في الشارع الإسرائيلي، وتظاهر أكثر من ٢٠٠٠ مستوطن في تلّ أبيب رفضًا لاتفاق، واصفين رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو بـ"الضعيف أمام حماس"[١٣]، فيما دعم آفي غباي، قائد حزب "المعسكر الصهيوني" المتظاهرين، معتبرًا المظاهرات "رد فعل مبرر على تخلي الحكومة عنهم".[١٤] كما استقال أفيغدور ليبرمان، وزير الحرب الإسرائيليّ، احتجاجًا على الاتفاق الذي وصفه بأنه "استسلامٌ للإرهاب".[١٥] أما تسيبي ليفني، زعيمة المعارضة في الكنيست، فاعتبرت الحدث بأنّه "فشل أمنيّ وضربة قاضية لردع إسرائيل".[١٦]

أصبحت حكومة نتنياهو معرضة لخطر الانهيار، مع مطالبة حزب "البيت اليهودي" الذي يمتلك ثمانية مقاعد في الكنيست، بحقيبة الدفاع "لإحداث توازنٍ في الردع" إثر فشل ليبرمان[١٧]، لكنّ نتنياهو رفض ذلك، وعلّق على الاتفاق قائلًا: "نحن في أوج معركة لم تنته بعد. نحن نستعد لمواجهة جميع التحديات".[١٨] وبعد اجتماعٍ مع نتفالي بينيت، رئيس "البيت اليهودي"، نجح نتنياهو في إنقاذ حكومته.[١٩]

يُعزز حرص نتنياهو على التهدئة، حتى مع التصعيد الذي أيده ليبرمان وبينيت، القناعة بوجود تصوّر جديد لديه، على الأقل، بأنه يريد استبعاد التصعيد العسكري في غزة، وهو موقف يؤيده المستوى الأمني الإسرائيلي. ويعزز المؤشرات أنّ هناك توجهًا لدى الاحتلال بإعادة ترتيب الوضع سياسياً بشأن القطاع، عبر وسطاء دوليين وإقليميين، دون أن يعني هذا بطبيعة الحال أن العمل الاستخباراتي والأمني والاستعدادات لسيناريوهات المواجهة في غزة ستتوقف يومًا.

كانت المقاومة مستعدة للذهاب لما هو أوسع، فقصفت عسقلان وهدّدت بتوسيع دائرة الصواريخ، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار خرج آلاف الفلسطينيين للشوارع احتفالًا بما اعتبروه انتصارًا.[٢٠] ووصفت "حماس" استقالة ليبرمان أنها "نصرٌ سياسي واعتراف بالهزيمة، التي تعكس حالة ضعف لدى الإسرائيليين"[٢١]، كما قالت حركة الجهاد الإسلامي إن الاستقالة "من التداعيات السريعة لفشل الاحتلال، واعتراف بهزيمته"[٢٢].

أحدث الاتفاق تغيّرًا في صورة توازن الردع بين الطرفيْن، في ضوء الكلفة الباهظة لترميم هذه الصورة إسرائيليًا، فخرجت "حماس" وغيرها من فصائل المقاومة بموقف المنتصر، بينما ظهر الجيش الإسرائيلي عاجزًا عن حماية مستوطنيه من الصواريخ التي انهالت بالمئات.

غزة ... إلى أين؟

لم يكن التصعيد مرغوبًا لأيّ من الأطراف، وكانت المؤشرات تذهب قبل أيامٍ من بدئه إلى إبرام اتفاق تهدئة شامل بين الفصائل والاحتلال، مما سمح بإدخال ١٥ مليون دولار من قطر إلى قطاع غزّة، لدفع رواتب موظفي "حماس" وآلاف الجرحى، إضافة إلى تغطية شراء الوقود لمحطة الكهرباء.

سبقت التصعيد حالة نادرة من الهدوء على السياج الفاصل مع القطاع بشكلٍ خاصّ، فقد قلّ عدد مصابي المسيرات، إضافةً إلى وقف فعاليات "الإرباك الليلي" التي ينفّذها الشبان خلال ساعات الليل، وانخفض عدد البالونات الحارقة التي يجري إطلاقها من القطاع تجاه المستوطنات.[٢٣]

في ذات الوقت، حاولت إسرائيل تحقيق عمليةٍ أمنيّة بشكلٍ سري، لم تكن لتذهب إليها إذا ما راودها أيّ احتماليّة في فشلها بالشكل الذي جرى، الأمر الذي دفع بها إلى التصعيد رغمًا عنها. وقد أكدت أن العملية لم تهدف إلى اغتيال أو أسر أشخاص، وحاولت التكتم على تفاصيلها.[٢٤]

كان حجم الرد الإسرائيلي ضئيلاً مقارنةً مع صواريخ المقاومة، حاول الاحتلال تركيز أهدافه بإحداث أكبر أضرارٍ في المنشآت والمباني المدنية دون تعمّد زيادة الخسائر البشرية، إذ استشهد خلال القصف سبعة فلسطينيين وأصيب العشرات، بينما دمرت أكثر من ٧٠ وحدة سكنيّة.

يبدو أن الجيش الإسرائيلي كان حذرًا بعدم التوسّع في رقعة التصعيد، فقد أوصى (الكابينت) قواته بالرد طالما تواصلت الصواريخ الفلسطينيّة وعند الضرورة[٢٥]، ما يعني أنّ استمرار القصف الإسرائيلي مرهون بمواصلة المقاومة إطلاق الصواريخ، والعكس كذلك، فوقف التصعيد يتم إذا ما بادرت المقاومة إلى الهدوء.

ما يقلل من احتمالية التوجّه إلى عملية عسكرية في غزّة، بدء جيش الاحتلال بعد أيامٍ من انتهاء التصعيد حملة "درع الشمال" على الحدود مع لُبنان، بهدف الكشف عن أنفاق حزب الله[٢٦]، لا سيما أن نتنياهو أوضح خلال اجتماع وزراء حزب الليكود أن إسرائيل لا تريد اشتعال مواجهة في الجنوب في ظل عملية الشمال، وقد انتقل بشكلٍ كامل للحديث عن مخاطر الوجود الإيراني في سوريا وأهمية مواجهته، مؤكدًا أن "ظروف إسرائيل لا تسمح بإشعال جبهة فلسطينية".[٢٧] ويضاف إلى ذلك عامل التوتر المتصاعد في الضفة الغربية منذ عملية إطلاق النار التي استهدفت مستوطنين وجنودًا قرب مستوطنة "عوفرا" يوم ٩ كانون الأول، ما يضيف جبهة جديدة لا ترغب إسرائيل باشتعالها.

من جانبها، لم تكن المقاومة معنيّة بالذهاب لما هو أبعد، فقد هدّدت بتوسيع دائرة صواريخها لتطال مدنًا ومستوطناتٍ أخرى، لكنّها ربطت ذلك بتمادي الاحتلال في قصف المباني المدنية، فقال أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام: "أسدود وبئر السبع هما الهدف التالي إذا تمادى العدو في قصف المباني المدنية الآمنة".[٢٨] كما قال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، قبل دقائق من تثبيت الهدوء، "يمكننا العودة لتفاهمات وقف إطلاق النار إذا أوقف الاحتلال عدوانه ضد سكان قطاع غزة".[٢٩]

الواقع أنّ حماس لم تكن معنية بالمواجهة وقد ذهبت إليها مرغمةً لتثبيت صورة الردع التي شكّلتها لدى جمهورها وردّدتها سابقًا، خصوصًا أنّ العملية الأمنية الإسرائيلية كانت من نوعٍ مختلف، وهي تردد دائمًا بأنّ "أرض غزّة

محرّمة على الإسرائيليين"، فلم يكن أمامها سوى المواجهة التي تؤكد فيها على مقولاتها. ويعزّز ذلك تصريحات يحيى السنوار، قائد "حماس" في غزّة، لصحيفة إيطالية نشرتها "يديعوت أحرونوت": "هناك فرصة حقيقية للتغيير .. والحرب ليست من مصلحة أحد".[٣٠]

الخلاصة

أمام خيارات المواجهة الشاملة والعودة إلى التهدئة، يبقى الوضع في قطاع غزّة مستمرًا على معادلة "الهدوء مقابل الهدوء" التي كان عليها قبل التصعيد الأخير؛ ويشمل ذلك تخفيف حدّة المسيرات مقابل التسهيلات الإسرائيلية من فتح المعابر وتوسيع مساحة الصيد البحرية، إضافةً إلى صرف رواتب الموظفين وإدخال الوقود لمحطة توليد الكهرباء.

ويمكن أن تتطوّر هذه التسهيلات لإجراءات أكبر لتخفيف الحصار، فقد أدخل الاحتلال في ٦ كانون الأول الدفعة الثانية من الأموال القطرية إلى غزة.[٣١] كما تشهد المناطق الحدودية هدوءًا ليس له مثيل منذ أشهر، فتوقفت عمليات الاقتحام وحرق المواقع العسكريّة وإطلاق البالونات الحارقة، فضلًا عن اقتصار المسيرات الأسبوعية على الفعاليات السلمية والشعبية، ما يعني إجراءات لتثبيت الهدوء بشكلٍ أكبر، فيما تسعى أطراف الوساطات لأكثر من ذلك لاحقًا.

رغم ذلك، فإنّ ما ورد في الأعلى لا يلغي احتمالية اضطرار، أو "انزلاق" الطرفيْن للمواجهة، فالجولة الأخيرة كما هو واضح كانت نتيجةً لحدثٍ مفاجئ، خصوصًا مع التجهيزات العسكرية المتواصلة من كليهما على الأرض، عكس القرار السياسي. كما لا يمكن تجاهل تأثير التطورات في الضفة الغربية على استكمال تنفيذ تفاهمات التهدئة في غزة، لا سيما في ظل دعوات بعض المسؤولين الإسرائيليين للرد ضد "حماس" في غزة بعد تبنيها منفذي العمليات المسلحة الأخيرة في الضفة، تحت شعار "لن يكون هناك تهدئة في قطاع غزة وتصعيد في الضفة الغربية"[٣٢]. وهي إشارة إلى أن دولة الاحتلال لن تسمح لـ"حماس" بتوظيف حالة التوتر في الضفة لتحسين شروط التهدئة في القطاع.

تقل فرص التوصل إلى تهدئة شاملة وطويلة الأمد رسميًا، التي يسعى إليها الوسطاء، ويرفضها الرئيس الفلسطيني محمود عباس دون وجود منظمة التحرير بالاتفاق، وقبل إنجاز المصالحة الداخلية، وتسليم السلطة مهامها في قطاع غزّة. وعدم التوصل لهدنة بقواعد واضحة، سيكون دائمًا عاملًا قد يؤدي إلى تجدد المواجهات، في ظل عدم وجود آليات محددة لنزع فتيل التوتر، الذي قد يحدث لأسباب غير متوقعة، كما حدث في عملية خان يونس، وفي ظل ادعاء الأطراف المختلفة أنها غير ملتزمة بهدنة رسمية.

الهوامش

[١] القسام يفشل عمليةً كبيرةً للعدو داخل غزة، الموقع الرسمي لكتائب القسام، ٢٠١٨/١١/١٢. cutt.us/IwPVT

[٢] الحية: اختراق أمن غزة ليس سهلًا وليس مسموحًا به، الموقع الرسمي لكتائب القسام، ٢٠١٨/١١/١٨. cutt.us/QyfpN

[٣] استهداف حافلةٍ للجنود شرق جباليا ومقتل وإصابة من بداخلها، الموقع الرسمي لكتائب القسام، ٢٠١٨/١١/١٢. cutt.us/yTozu

[٤] أموال قطرية لغزة عبر إسرائيل، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٨/١١/١٠. cutt.us/O9kwq

[٥] ٤٠ ساعة من المواجهة كبّدت العدو خسائر ودمارًا، الموقع الرسمي لكتائب القسام، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/ALdbU
[٦] إسرائيل تدمر مبنى قناة "الأقصى" في قصف صاروخي، وكالة سبوتنيك الروسية، ٢٠١٨/١١/١٢. cutt.us/IR9fV
[٧] اتصالات مصرية لمنع حرب جديدة في غزة، وكالة سوا، ٢٠١٨/١١/١٢. cutt.us/WCoV2
[٨] جهودٌ مصريةٌ تسفر عن تثبيت وقف إطلاق النار، الموقع الرسمي لكتائب القسام، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/chBz7
[٩] انطلاق مسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة، وكالة سوا، ٢٠١٨/٣/٣٠. cutt.us/6d8vB
[١٠] العدو يعلّق اتصالات وقف النار وسط جدل في الحكومة، بوابة الهدف، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/hVG25
[١١] "الهجمات الجوية الأخيرة في غزة تختلف جوهريًا عن الماضي"، موقع "المصدر"، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/ra2aD
[١٢] زعماء المعارضة لنتنياهو: "اضرب حماس بقوة أكبر"، موقع المصدر، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/u0RVL
[١٣] تل أبيب: متظاهرون يطالبون نتنياهو بالاستقالة بعد التهدئة بغزة، عرب ٤٨، ٢٠١٨/١١/١٥. cutt.us/THLe0
[١٤] حماس تعتبر استقالة ليبرمان نصرًا سياسيًا وهزيمة لإسرائيل، الشرق الأوسط، ٢٠١٨/١١/١٥. cutt.us/Cy2PF
[١٥] استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي احتجاجًا على وقف إطلاق النار في غزة، رويترز، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/jyxrt
[١٦] الحساب الرسمي لتسيبي ليفني، زعيمة المعارضة الإسرائيلية، موقع فيسبوك، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/qKTgR
[١٧] حزب "البيت اليهودي" يطالب بحقيبة الدفاع ويهدد بالانسحاب من الحكومة، قدس برس، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/uXlEO
[١٨] نتنياهو من وزارة الدفاع: نحن في أوج معركة لم تنته بعد، موقع آر تي، ٢٠١٨/١١/١٩. cutt.us/NtHG0
[١٩] بينيت يسحب تهديده بالانسحاب من الائتلاف مانعًا بذلك انهيار الحكومة، "تايمز أوف إسرائيل"، ٢٠١٨/١١/١٩. cutt.us/7Ev0e
[٢٠] مسيرات في قطاع غزة دعمًا لـ"المقاومة" بعد اتفاق وقف إطلاق النار، القدس العربي، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/5Qh9S
[٢١] "حماس" تعتبر استقالة ليبرمان نصرًا سياسيًا وهزيمة لإسرائيل، الشرق الأوسط، ٢٠١٨/١١/١٥. cutt.us/Cy2PF
[٢٢] شهاب: ليبرمان كان أعجز من أن يقف في وجه المقاومة، الموقع الرسمي لحركة الجهاد، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/yHZws
[٢٣] الهدوء يتواصل على حدود غزة .. لا "بالونات حارقة" ولا "إرباك ليلي"، القدس العربي، ٢٠١٨/١١/٤. cutt.us/xrn0t
[٢٤] الجيش الإسرائيلي يعلن أن العملية في غزة لم تكن اغتيالًا، ٢٠١٨/١١/١٢. cutt.us/Tcg5Q
[٢٥] الكابينت بدون قرارات: تكثيف القصف دون الذهاب إلى عملية موسعة، بوابة الهدف، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/Jjvpp
[٢٦] الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، موقع تويتر، ٢٠١٨/١٢/٤. cutt.us/m20uf
[٢٧] نتنياهو: إسرائيل غير معنية بالمواجهة في غزة في ظل التحرك ضد حزب الله، وكالة سبوتنيك، ٢٠١٨/١٢/٩. cutt.us/32DUQ
[٢٨] تغريدة للناطق باسم كتائب القسام، موقع تويتر، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/eC8oL
[٢٩] هنية: المقاومة دافعت عن شعبها ونفسها أمام العدوان، الموقع الرسمي لحركة حماس، ٢٠١٨/١١/١٣. cutt.us/XtJYq
[٣٠] "يديعوت أحرونوت" عن السنوار: ليس من مصلحة أحد حرب جديدة في غزة، الجزيرة مباشر، ٢٠١٨/١١/١٤. cutt.us/i69jV
[٣١] الدفعة الثانية من الأموال القطرية في غزة: التهدئة مستمرة، صحيفة المدن، ٢٠١٨/١٢/٩. cutt.us/9Wj5U
[٣٢] بذريعة الرد على العمليات: تهديد لغزة وتعزيز للاستيطان بالضفة، عرب ٤٨، ٢٠١٨/١٢/١٤. cutt.us/qtt5a

الضفة تصحح البوصلة

صالح عوض . الشروق الجزائرية . ٢٠١٨/١٢/١٦

فيما تنهمك حركة حماس والسلطة في اختراع الاشتراطات لإنهاء الأزمة التي تعفنت وأوصلت البلاد والعباد إلى شر مستطير.. تنبعث إرادة الحياة من أكناف بيت المقدس وعلى بعد مئات الأمتار من المسجد الأقصى لتقول للمختلفين والمتماحكين يبعضهم لقد أضعتم وقتا عزيزا على الشعب وهدرتم إمكانات عظيمة فلن ينتظركم الشباب الأحرار كثيرا فالطريق إلى الحرية لا يحتاج فلسفة ولا نظريات ولا تعبئة فكل فلسطيني يدرك حاجته للحرية واستعادة حقه الإنساني في الحفاظ على بيته وأرضه وحقه في تقرير مصيره ككل شعوب الأرض..

في رام الله وبيت لحم والقدس كان عددٌ من الشباب يسطرون إستراتيجية جديدة لكفاح الشعب الفلسطيني، ولقد تميزت الضفة الغربية والقدس بالذات بنوعية في الأداء أعادت إلى العقل الفلسطيني ضرورة الخروج من رتابة العمل المكشوف من قبل أجهزة العدو وتقديراته.. خرج الشباب في الضفة الغربية عن نمطية الكفاح الذي أدرك العدو حيثياته وخططه وإستراتيجيته فامتلكوا من اللحظة الأولى أهمَّ عناصر التأثير، إنها المباغتة التي أربكت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وأفقدتها القدرة على المناورة، فلقد استمرَّ فعل أشرف نعلوه فترة طويلة؛ ٦٧ يوما مطارَدا ويضرب في كل مكان وبعنف واضح وقدرة وسرعة فائقتين حتى يوم استشهاده فكان بذلك هو ومن لحقه من الثوار الفلسطينيين الذين قضوا نحبهم ينبِّهون الشعب الفلسطيني وطلائعه إلى الأسلوب الأكثر نجاعة والأكثر نجاة؛ إنه العمل الفردي أو حرب الفدائيين أو العصابات ولعلهم بهذا يُخرجون الأداء الفلسطيني من التحجر خلف مفاوضات عبثية لا طائل منها إلا الذل والمهانة أو تمترس خلف الحدود في انتظار قصف صهيوني جنوني بحجة أن هناك تجهيزا وخطرا مسلحا وجيشا خلف الحدود.

العمل الذي نفذه اشرف نعالوه وصالح البرغوثي جاء تتويجا لخط يتنامى في الضفة الغربية منذ ثلاث سنوات بعد موجات عمليات الطعن بالسكاكين ويكون للمهندس المتميز باسل الأعرج المثقف المشتبك دور التنظير لطريقة العمل وتحديد الأهداف بوضوح ودقة.. بمعنى واضح أننا أمام سبيل آخر وليس بالضرورة أمام حالة سياسية أخرى أن هؤلاء الشباب لم يعلنوا عن اسم معين ولم يتحركوا بإستراتيجية جهة معينة إنهم شقوا طريقة لا علاقة لها بأداء الفصائل المتواجدة الآن على الساحة.

ومن هنا يبدو أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والذي انبعث في اكبر انتفاضاته ونفيره العام أراد أن يقول هؤلاء من كنت ننتظر فلا أمل يُرجى من المفاوضات العبثية ولا من التمسك بحطام سلطة على هشيم الحياة وجوع الناس وقهرهم.. ومن هنا بالضبط تبدو كل المشاريع التي أرادوا تمريرها على الشعب من أوسلو حتى صفقة القرن أو فصل غزة كلها تسقط عند أول طلقة لفدائي فلسطيني.

الشعب الفلسطيني مبدع بطبعه ودءوب بسجيته وهو لا يكل ولا يمل من الكفاح واختراع الأجمل والأفضل، فهو رائد انتفاضات الحجارة وهو زعيم حركة ثورة السكاكين وهو كذلك الذي قهر الجيش الذي هزم كل الجيوش العربية وهو الذي لم تستطع محاولات النظام العربي تركيعه وإذلاله.. نحن بالتأكيد أمام مرحلة جديدة ستتنامى بنوعية فعل يتجاوز التكتيك السابق والإستراتيجية السابقة في العمل وهكذا نستطيع أن نقول إن الفصائل الفلسطينية تقترب من بعضها البعض بالضرورة والحتمية.. تولانا الله برحمته.

الضفّة ليست هادئة أيضا...

ماجد كيالي . العرب . ٢٠١٨/١٢/١٧

تشهد الضفة الغربية، هذه الأيام، موجة انتفاضية جديدة تتمثل في المواجهات الحامية بين الفلسطينيين من جهة، والجيش الإسرائيلي ومعه المستوطنين الإسرائيليين من الجهة المقابلة، إذ بات الفلسطينيون يعبّرون، من خلال هذه الموجات التي تحصل بين فترة وأخرى، عن رفضهم للاحتلال وتوقهم للتخلص منه.

ولعل الفلسطينيين يتوخون من خلال تلك الموجات الانتفاضية، أو الهبّات الشعبية، التأكيد على عدة مسائل أهمها:

أولا، وهم الهدوء في الضفة، بالقياس إلى غزة، إذ ثبت أن ذلك غير صحيح على الإطلاق، إذ أن الضفة الغربية، وضمنها مدينة القدس، ظلت تشهد بين حين وآخر، موجات انتفاضية متعاقبة، شهدنا مثلها، على سبيل المثال، موجة انتفاضية ضد محاولة إسرائيل نصب بوابات إلكترونية في القدس في يوليو ٢٠١٧، وتبعتها موجة أخرى أواخر ذات العام، في أعقاب قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ثانيا، إن وجود السلطة الفلسطينية، والتنسيق الأمني بينها وبين إسرائيل، لا يمكن أن يحول دون تلك المواجهات، حتى لو قّللت إسرائيل من احتكاكها المباشر بالفلسطينيين، لأنها هي المسؤول عن تردّي أحوالهم ومصادرة أراضيهم، وعن تعزيز الاستيطان في مناطقهم، وعن وضعهم في مناطق محاصرة، إذ إنها عبر كل ذلك مازالت تتصرف كسلطة احتلال بكل معنى الكلمة.

ثالثا، إن الأمر لا يتعلق بانتفاضة ثالثة ظل البعض، خاصة من الفصائل، يستدعيها بطريقة مزاجية ووصائية، ولكنها لم تأت، لأن الانتفاضة الشعبية لا تأتي بأوامر من أحد ولا بكبسة زرّ، ولأن الفلسطينيين يعبّرون عن أشكال كفاحهم بحسب إمكانياتهم وتبعاً لظروفهم الخاصة، مع ضرورة إدراك اختلاف ظروف الفلسطينيين اليوم عنها سابقا، أي إبان الانتفاضتين الأولى في العام ١٩٨٧ والثانية عام ٢٠٠٠، إذ إن إسرائيل قلّلت إلى حد كبير من احتكاكها بالفلسطينيين، ببنائها الجدار الفاصل وإنشائها الطرق والأنفاق والجسور الالتفافية منذ الانتفاضة الثانية، في حين بقيت بعض نقاط الاحتكاك، عند المعابر فقط، مثل معبر قلنديا بين رام الله والقدس، وجامع بلال أو قبر راحيل، والنقطة الاستيطانية في الخليل، وبعض نقاط أخرى عند مداخل المدن، وهي نقاط أو معابر عسكرية ومحصّنة، هذا إضافة إلى منطقة الاحتكاك الأساسية وهي مدينة القدس.

رابعا، إن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال هو الأمر الطبيعي، وأن ما يحصل في الضفة لا ينفصل عما يحصل في غزة، وإن اختلفت الظروف والمعطيات وأشكال العمل، أي أن الشعب الفلسطيني، طالما أننا نتحدث عن النضال الشعبي، هو الذي يحدد شكل صراعه الأنسب والأجدى مع إسرائيل في كل مرة، وأنه لا يوجد شكل نمطي معين أو جاهز لذلك الأمر، طالما أن الفصائل باتت بعيدة عن تلك الموجات بالمعنى المباشر، بعد أن انحسر دورها في إطار الصراع ضد إسرائيل، بحيث بات فعل حركة "حماس" يتركز في غزة، وفعل "فتح"

يتركز في الضفة، بحيث إن كل حركة باتت تحسب بشكل دقيق تبعات أي نوع من أنواع المواجهة مع إسرائيل، في ظل تحول كل واحدة منهما إلى سلطة (فتح في الضفة وحماس في غزة)، مع أفول الفصائل الأخرى.

خامسا، ما يميز تلك الموجات أيضا بروز النزعة الفردية، وهي التي تجلت في حوادث الدهس والطعن بالسكاكين وإطلاق النار على الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، كما حدث مرارا في القدس، حيث الاحتكاك أشد مع العسكريين والمستوطنين الإسرائيليين كما قدمنا، في مستوطنة عوفرا مؤخرا، وفي رام الله والقدس ونابلس والخليل في أوقات سابقة، في حين تحاول الفصائل استثمار أو تجيير هذه العمليات الفردية لصالحها، كما لتغطية قصورها أو عجزها.

في المقابل، وعلى الجانب الإسرائيلي، فإن تلك الموجات الانتفاضية تفضح الواقع القائم المتمثل بإصرار إسرائيل على طبيعتها كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية، وكدولة تنتهج القوة للهيمنة على شعب آخر وإخضاعه لاحتلالها وسيطرتها وإملاءاتها. ثانيا إن إسرائيل تتصرف مع الفلسطينيين على أساس السماح لهم بتشكيل سلطة ذاتية فقط، على أن تشتغل كوكيل عنها لتحسين صورتها، والتخفيف من أعباء احتلالها الأمنية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية. والمعنى أن إسرائيل ترى في بقاء السلطة مصلحة لها، ما يفسر صد أي دعوات إسرائيلية لحلها، وما يفسر حرصها على تكريس الواقع القائم سواء في الضفة أو في غزة، بحيث لا يكون ثمة سلطة قوية ولا سلطة موثوقة من شعبها، ولا سلطة موحدة وقادرة على التحول إلى دولة.

العمليات الأخيرة كشفت نقاط ضعف الحراسة في الضفة

اليكش فيشمان . يديعوت أحرونوت . ٢٠١٨/١٢/١٦

تفحص قوة السلسلة بحلقتها الضعيفة، وبهذا الاختبار فشل الجيش خلال الاسبوع الماضي. فدائرة الحراسة الجسدية هي خط الدفاع الأخير، الذي يفترض ان تتحطم عليه خلايا «الارهاب» بعد ان تتملص من دائرتي الاستخبارات والاحباط الهجومي. غير ان دائرة الحراسة هذه فشلت على الاقل في ثلاثة احداث مختلفة على الاقل: في «عوفرا»، في «جفعات اساف»، وفي «بيت ايل». هذه الحلقة الضعيفة تعبّر عن انعدام مهنية القوات التي لم تبدِ ما يكفي من الخبرة والانضباط، الى جانب ما يبدو كمواضع خلل في مستوى القيادة الدنيا في الميدان. ولا يدور الحديث عن جنود الجبهة الداخلية ممن أرسلوا لتنفيذ اعمال الحراسة في المستوطنات كما لا يدور الحديث عن قوات دربت للعمل في الجبهة الداخلية للعدو، بل عن مقاتلين دربوا، على نحو خاص، للتصدي لمسائل الأمن الجاري، التي تتضمن، ضمن امور اخرى، الدفاع الجسدي عن المحاور وعن المستوطنات في الضفة. فاذا كانوا فشلوا، المرة تلو الاخرى، في اختبار الدفاع فان الجيش لم يعد قادرا على أن يروي قصصا عن مواضع خلل موضعية في قاطع ما. وبالتالي فلعله من الأفضل ألا يسارع الجيش الى القاء تقرير بريك الى سلة المهملات، وان يراجع مرة اخرى الفصول التي تتناول جودة التدريبات والتأهيلات القيادية.

مثلما في جهاز الأمن الاسرائيلي، هكذا في «حماس» ايضا يفهمون بان الوضع الحالي للسلطة الفلسطينية يكفي مكعب دومينو واحدا مهما، كي يحرك مسيرة انهيار السلطة ويدفع بالميدان ليتدهور نحو انتفاضة. هكذا، بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٣١ لتأسيس «حماس»، جندت عائلة البرغوثي بسلسلة عمليات اطلاق نار على المحاور في محاولة لإسقاط مكعبات الدومينو. هذا التواصل في العمليات في منطقة رام الله، كان يفترض به وفقا لفكر «حماس» أن يصبح حدثا استراتيجيا ينقل يد القتال من غزة الى الضفة. هذه العائلة «الارهابية»، التي تمثل مختاراً في السجن الاسرائيلي وجذورا عميقة في «حماس»، اختارت أهدافا ثقيلة نسبيا. في الماضي ركزت خلايا اطلاق النار الحماسية اساسا على المستوطنات المنعزلة. اما هذه المرة فقد اخذت مخاطرة اعلى وعملت حيال مستوطنات كبيرة: «عوفرا» و»بيت ايل»، من تحت انف قيادة المنطقة الوسطى. مكعبات الدومينو لم تسقط والضفة لا تشتعل.

عملت السلطة ضد مؤيدي «حماس» ليس كي تحمي اسرائيل بل كي توقف سقوط مكعبات الدومينو الذي سينتهي بانهيار السلطة، ولكن من ناحية اسرائيل هذا دليل آخر على اهمية التنسيق الامني مع السلطة واستقرار السلطة الفلسطينية حيال الانجازات التي يوفرها لـ»حماس» في غزة.

عمليات اطلاق النار على المحاور في الضفة تتم على هذا المستوى او ذاك، منذ الانتفاضة الاولى. وتفيد تجربة الماضي بان سلسلة نجاحات عمليات من هذا القبيل كانت مجرد مرحلة في احتدام المواجهة التي وصلت ذروتها في عمليات الانفجارات داخل الخط الاخضر. هكذا حيث إن المسائل المهنية لدوائر الحراسة في الضفة، والتي تتركز في القوة البشرية، الاسيجة، الحواجز، الوسائل الالكترونية وغيرها هي مسائل حرجة. من المحظور المساومة، وبالاساس من المحظور الاستخفاف.

مشروع إدانة حماس في الأمم المتحدة.. دوافع التحرك الأميركي وتداعيات فشله

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٨/١٢/١٦

فشل مشروع قرار أميركي، في الأمم المتحدة، في إدانة ما وصفها بـ "النشاطات العنيفة" التي تقوم بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد إسرائيل. ولم يمرّ مشروع القرار المقدم في ٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، على الرغم من أنه حاز أغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أمر خطير في حد ذاته؛ وذلك بسبب مناورة إجرائية قامت بها الكويت وبوليفيا، حازت قبولًا في الجمعية العامة؛ فقد اشترطت موافقة ثلثي الأعضاء عليه، والبالغ عددهم ١٩٣ دولة، وليس الأغلبية البسيطة فقط، وهو أمر دانته الولايات المتحدة الأميركية. وقد مرّت هذه المناورة الإجرائية بفارق ضئيل من الأصوات (٧٥ مقابل ٧٢ صوتًا)، وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت، إلا أن هذه النتيجة كانت كافيةً لإفشال مشروع القرار الأميركي، على الرغم من الضغوط الكبيرة التي مارستها واشنطن على الدول الأعضاء. وقد حصل مشروع القرار

"لم يمرّ مشروع القرار على الرغم من حيازته أغلبية في الجمعية العامة" الأميركي، في نهاية المطاف، على تأييد ٨٧ دولة، وعارضته ٥٨، بينما امتنعت ٣٢ دولة عن التصويت، وغابت ١٦ دولة. وكان من شأن إجازة مشروع القرار الأميركي تمرير سابقةٍ في تاريخ المنظمة الدولية في إدانة صورةٍ من صور ممارسة الحق في مقاومة الاحتلال الذي تقرّه المواثيق الدولية، مع أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير ملزمة.

مضمون مشروع القرار الأميركي

جاء مشروع القرار الأميركي بعنوان "نشاطات حماس والجماعات المسلحة الأخرى في غزة"، ليقلب تقليد إدانة الاحتلال في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إدانة مقاومة الاحتلال. ويأتي هذا الأمر ضمن محاولات إدارة الرئيس دونالد ترامب تغيير قواعد العلاقات الدولية.

ودان مشروع القرار الذي تُذكِّر لغته بخطابات رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في متنه، حركةَ حماس "لتكرّر إطلاقها الصواريخ على إسرائيل". كما دان ما زعم أنه استخدام "حماس" الموارد في قطاع غزة من أجل "بناء بنية تحتية عسكرية، بما في ذلك أنفاق للتسلل إلى إسرائيل ومعدات لإطلاق الصواريخ إلى مناطق مدنية". وطالب مشروع القرار "حماس والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، بوقف جميع الأعمال الاستفزازية والنشاط العنيف، بما في ذلك استخدام البالونات والطائرات الورقية المشتعلة.

ودعا مشروع القرار (بطلب أوروبي) إلى اتخاذ "خطواتٍ ملموسة نحو المصالحة الفلسطينية"، و"إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية، وضمان عملها الفعال في قطاع غزة". وبناءً على طلب دول أوروبية أيضًا، وافقت الولايات المتحدة على أن يتضمن مشروع قرارها بندًا ينص على أن اتفاقية سلام إسرائيلية – فلسطينية مستقبلية، يجب أن تكون "وفقًا للقانون الدولي، ومع مراعاة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة". ومع ذلك، لا تشير الوثيقة صراحة إلى حل الدولتين، على الرغم من أن هذا الحل يمثل الأرضية القانونية لكل قرارات الأمم المتحدة التي تبنتها في السنوات الأخيرة.

دوافع التحرك الأميركي

تمكن قراءة التحرك الأميركي لإدانة حركة حماس عبر الجمعية العامة ضمن ثلاثة سياقات، هي:

١. يأتي القرار لنزع أي شرعية دولية عن حركة حماس، وشرعنة الموقف الإسرائيلي في حصار القطاع، واتخاذ إجراءات عسكرية ضده إذا اختارت إسرائيل ذلك.

٢. لا تمكن قراءة المحاولة الأميركية بعيدًا عن التقارير التي تشير إلى اقتراب البيت الأبيض من الكشف عن خطته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٣. أكد مسؤول أميركي أن بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة نسّقت تحركها هذا بشكل وثيق مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأميركي، لكنّ هذا لا ينفي أن السفيرة الأميركية المستقيلة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، كانت القوة الدافعة وراء المحاولة؛ فمنذ توليها منصبها قبل عامين، جعلت الدفاع عن إسرائيل والتصدي لمحاولات انتقادها وإدانتها في الأمم المتحدة شغلها الشاغل. ويبدو أن هيلي التي استقالت من منصبها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨، والتي تغادره في نهاية العام الجاري، أرادت أن تختم مسيرتها المهنية في الأمم المتحدة بتقديم "هديةٍ" إلى إسرائيل. ويبدو ذلك واضحًا في الجهود الشخصية التي بذلتها في محاولة تمرير مشروع القرار عبر الضغط على دول أعضاء كثيرة، بل وصل بها الأمر إلى توعُّد الدول التي تصوّت ضد مشروع القرار، حين قالت: "إن الولايات المتحدة تأخذ نتائج هذا التصويت على محمل الجد". ولم تُفوِّت هيلي في خطابها، أمام الجمعية العامة، فرصة تأكيد انحيازها التام إلى إسرائيل ومقتها سجل الأمم المتحدة "المعادي" لها. ولا يستبعد أن تكون جهود هيلي لاسترضاء إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة جزءًا من استثمار سياسي أوسع، إنْ قرّرت في المستقبل الترشح للرئاسة الأميركية.

نمط التصويت على القرار الأميركي وتداعياته

فشلت واشنطن في تمرير مشروع قرار إدانة المقاومة الفلسطينية. لكن، يجب ألَّا تُغفل حقيقة أن القرار حظي بتأييد أغلبية الدول الأعضاء (٨٧ مقابل ٥٨ دولة)، وهو أمر غير مسبوق في تعاطي الجمعية العامة مع القضية الفلسطينية. ولا يمكن فهم ذلك من دون بيئة الشقاق الفلسطيني، والأجواء العربية التطبيعية مع إسرائيل، ما أضعف الجبهتين، الفلسطينية والعربية، في المواجهة الدبلوماسية على المستوى الدولي بخصوص قضية فلسطين. ولو لم تنجح الكويت وبوليفيا في إقناع الجمعية العامة بضرورة تبني مشروع القرار بأغلبية الثلثين لكان قد تم تمريره. لكن هذا لا يعني تراجعًا بشأن تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة؛ ذلك أن مشروع القرار الذي قدمته أيرلندا مباشرة، بعد فشل مشروع القرار الأميركي، والذي أكد صيغة حل الدولتين ودان سياسة الاستيطان الإسرائيلي، حظي بتأييد أغلبيةٍ ساحقة في الجمعية العامة، حيث صوتت ١٥٦ دولة لمصلحته، وعارضته خمس دول فقط، هي: إسرائيل والولايات المتحدة وأستراليا وليبيريا وجزر مارشال.

تركزت أغلب الدول التي صوتت لمصلحة مشروع القرار الأميركي في أوروبا والأميركتين وحوض المحيط الهادئ؛ بمعنى أن الولايات المتحدة فشلت في كسب مؤيدين في منطقة الشرق الأوسط، وبين الدول العربية تحديدًا، كما أنها لم تنجح في كسب دول إسلامية. وهذا يعني أنّ هناك تراجعًا في مستوى التأييد للفلسطينيين

بين دول أميركا الجنوبية، كما في البرازيل التي قد تُقدم على نقل سفارتها إلى القدس، بعد نجاح اليمين في الانتخابات الرئاسية أخيرا. وكان لافتًا للانتباه، أيضًا، تصويت كل الدول الأوروبية لمصلحة مشروع القرار الأميركي (بشروط)، على الرغم من أن بعضها تحكمه أحزاب يسارية، كما هو الشأن بالنسبة إلى أيرلندا والسويد والبرتغال وإسبانيا، وهي دول عادةً ما تكون أكثر تأييدًا للحقوق الفلسطينية، لكن الشرخ الفلسطيني والحالة العربية يربكان مواقفها. ومن جهة أخرى، يبدو واضحًا أن التطبيع العربي والأفريقي مع إسرائيل لم يترجم إلى مواقف مباشرة وصريحة ضد الفلسطينيين، على الأقل حتى اللحظة الراهنة. فمثلًا، صوتت سلطنة عمان التي زارها نتنياهو قبل أسابيع، ضد القرار، وكذلك صوّتت مصر والأردن الدولتان اللتان ترتبطان بمعاهدات سلام مع إسرائيل. وكان لافتًا للانتباه، أيضًا، تصويت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ضد مشروع القرار الأميركي، على الرغم من أن المندوب السعودي بدا أقرب في كلمته إلى الموقف الأميركي؛ إذ دان ضمنيًا حركة حماس. ويبدو أن الدول العربية التي تسارع إلى تعزيز علاقاتها بإسرائيل لا تزال متردّدة في الظهور علنًا بوصفها في خندق واحد معها ضد الفلسطينيين.

أفريقيًا، صوتت معظم دول القارة ضد مشروع القرار، أو امتنعت عن التصويت. ومن بين الدول الأفريقية، أيَّد القرار كل من الرأس الأخضر وأوغندا وليبيريا وجنوب السودان وإريتريا ورواندا وملاوي، علمًا أن إريتريا تتمتع بصفة مراقب في جامعة الدول العربية. أما إسلاميًا، فقد صوتت ألبانيا وأذربيجان لمصلحة القرار. وامتنعت الهند عن التصويت، على الرغم من التقارب بينها وبين إسرائيل، في حين صوتت الصين وروسيا ضد مشروع القرار الأميركي.

خلاصة

فشل مشروع القرار الأميركي، وعلى الرغم من ذلك يظهر المدى الذي يمكن أن تذهب إليه إدارة ترامب في دعم إسرائيل والوقوف إلى جانبها في المنابر الدولية، حتى لو كان ذلك على حساب القيم الإنسانية والقوانين والقرارات الدولية. كما تستمر إدارة ترامب في مساعيها المتمثلة بخلق وقائع جديدة على الأرض، لإعادة تعريف الحقوق الفلسطينية ومعايير أي حل مستقبلي ومحدداته. وكان قد سبق لإدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧، ثم نقل السفارة الأميركية إليها في مايو/ أيار ٢٠١٨. وأُتبع ذلك بقطع التمويل الأميركي كليًا عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وذلك في محاولة لإرغامها على إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني؛ بحيث يستثني التعريف الجديد أبناء اللاجئين وأحفادهم. ويرى ترامب في مقاربة خلق حقائق جديدة في سياق الصراع خدمةً لمفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية؛ ذلك أنه يزيل من طريقها، بحسب ما يرى، العقبات الكبرى. لكن إدارة ترامب ما كانت لتنجح في تمرير العديد من سياساتها، لولا ضعف الموقف الفلسطيني وتخاذل الموقف العربي. وقد انعكس ذلك كلّه تراجعًا في التأييد في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي هي، تاريخيًا، أقرب إلى الحقوق الفلسطينية، على نحوٍ شجّع الولايات المتحدة على أن تطرح مشروع القرار على هذه الجمعية؛ فقد ظنّت أنها قادرة على تمريره.

"قانون القومية": التحدي والردّ

بروفيسور سعيد زيداني ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

– ١ –

"قانون القومية"، حسب ما قلنا وكتبنا ورددنا، وحسب ما قالوا وكتبوا ورددوا، يبث رسائل متنوعة، لنا (الفلسطينيون داخل حدود فلسطين الانتدابية وخارجها)، ولهم (اليهود داخل حدود دولة إسرائيل وخارجها). لقد قيل وكتب الكثير عن هذه الرسائل التي يبثها هذا القانون المشؤوم، الذي صدر فجر ٢٠١٨/٠٧/١٩، حول الدوافع لها كما حول تبعاتها. ولا أريد هنا تكرار ما قيل وما كتب منذ العام ٢٠١٢ وحتى يومنا هذا. في هذه المداخلة القصيرة، أود تسليط بؤرة الضوء على القضية العصب (the nerve issue)، القضية الصلب، ذات العلاقة المباشرة بنا، نحن الأغيار، نحن الفلسطينيون داخل حدود دولة إسرائيل، والمصنفون مواطنين فيها. ولنترك الفلسطينيين الآخرين، والأغيار الآخرين، جانباً، فقط لغرض هذه المداخلة المفرطة في القصر.

قلنا وقالوا، كتبنا وكتبوا، بأن قانون القومية هذا يعقلن ويشرعن لنوعين من المواطنين في الدولة الواحدة: مواطنون أسياد ومواطنون أتباع. المواطنون الأسياد هم من ينطبق عليهم حق تقرير المصير في الدولة، بينما المواطنون الأتباع هم من لا ينطبق عليهم مثل هذا الحق الجماعي، والذي هو لؤلؤة تاج الحقوق الجماعية كلها. المواطنون الأسياد، حسب هذا القانون الأساس، هم اليهود أينما كانوا، أي داخل حدود الدولة وخارجها، بينما المواطنون الأتباع هم غير اليهود من المواطنين. وأستعمل هنا عبارة "غير اليهود" مراعاة للدقة، إذ أن هناك قلة من الأغيار غيرنا هم أيضا مصنفون مواطنين. والسيادة في هذا السياق ذات وجهين أو وضعيتين: سيادة بالفعل (actual) وسيادة بالإمكان (potential). فإذا كان اليهودي الإسرائيلي مواطنا سيدا بالفعل، فإن اليهودي غير الإسرائيلي مواطن سيد بالإمكان. ونعرف جيدا كيف يجسر قانون العودة لعام ١٩٥٠ تلك الفجوة بين الفعل والإمكان. أما المواطنون غير اليهود، نحن وغيرنا من الأغيار، خدمنا في الجيش أم لم نخدم، أفرطنا في الولاء للدولة أم فرطنا به، فنظل مواطنين أتباع. مواطن تابع أنتَ، إذا لم تكن يهودياً، حتى لو كنت عميل العملاء العميل أو فقيه الفقهاء الفقيه!

كما ذكرت، المواطنون الأسياد في الدولة، وخلافاً للمواطنين الأتباع، هم من ينطبق عليهم حق تقرير المصير فيها. ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك، من بين ما يعنيه، أن لهم القرار النهائي بشأن كل ما يختص بالسيادة ومشتقاتها: لهم القرار النهائي بشأن طبيعة الدولة، نظام الحكم فيها، أمنها، تركيبتها الديمغرافية، مستقبلها، علاقاتها الخارجية، لغتها ورموزها الوطنية. اليهود في الدولة هم، إذن، أرباب البيت وحاملو مفتاح (أو مفاتيح) البيت، وحرس ساحة وسياج وسقف البيت. وإذا كان الأمر كذلك، فقانون القومية، إذن، وبقوة القانون الأساس ذي البعد الدستوري، يفصل ويميز عنصرياً بين نوعين من "الديموس"، نوع أعلى يتمتع بحق تقرير المصير ومشتقاته المذكورة، ونوع أدنى لا يتمتع بمثل هذا الحق. قانون القومية، إذن، هو قانون تفوق عرقي وفصل وتمييز عنصري. ولكن التفوق العرقي والفصل والتمييز العنصري عندنا يختلف كثيراً عن التفوق العرقي والفصل

والتمييز العنصري الذي كان معمولاً به في دولة جنوب إفريقيا لمدة تقارب نصف قرن، وذلك رغم "الشبه العائلي" بين الحالتين. وعلى فكرة، هناك شبه عائلي غير قابل للإنكار أيضاً بين ما يقوله قانون القومية صراحة وما قاله "وعد بلفور" ضمنا قبل قرن من الزمان وأكثر.

– ٢ –

ويسأل سائل من أهلها: ما هو الردّ الواجب والمتناسب على هذا التحدي (challenge)، الواضح والصارخ؟ وفي اعتقادي الراسخ، ومنذ ما يزيد عن ربع قرن من الزمن، أن الردّ الواجب والمتناسب على كثرة قوانين وممارسات التفوق العرقي والتمييز العنصري، والتي توجت بقانون القومية في تموز/ يوليو الماضي، يتطلب السير في طريقي نضال لتحقيق هدف واحد، ألا وهو تحقيق أكبر قدر من المساواة في حقوق المواطنة الديمقراطية، الحقوق الفردية والجماعية على السواء. وتبعاً لذلك، فإن السير في طريق نضال واحد من دون الآخر يظل قاصراً عن تحقيق الهدف المنشود. هذان الطريقان هما:

أ. طريق الاندماج (integration)، مقترناً بالتأكيد على الحقوق الفردية، المدنية منها والسياسية.

ب. طريق الانفصال النسبي، مقترناً بالتأكيد على الهوية الثقافية المميزة والحقوق الجماعية الأخرى، أي طريق الحكم الذاتي.

علماً بأن لكل من هذين الطريقتين آليات عمل وأنماط نضال وطرق تنظيم مختلفة، وإن تقاطعت أحياناً. وأضيف مؤكداً، من ينادي باتباع أحد الطريقتين دون الآخر يعاني من عمى معرفي (epistemic blindness) في أحسن الأحوال، وقد يكون مضللا (بكسر اللام) في أسوئها.

في طريق الاندماج، وفوق الشوك، سرنا، وسيرتنا الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة والمؤثرة طويلاً، تلك التي ارتبطت بأحزاب السلطة الحاكمة وتذيلت لها، وتلك التي كانت ناقدة لها وناقمة عليها. سرنا وسُيرنا، وفوق الشوك، لفترة غير يسيرة من الزمن. وما زلنا سائرين. تنظمنا بالشكل الذي تنظمنا، وناضلنا بالشكل الذي ناضلنا، وأنجزنا ما أنجزنا، وأنجزنا الكثير. والمعطيات تعكس حجم ما أنجزناه في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة ومستوى الخدمات ومستوى البنى التحتية والفوقية، وكذلك في مستوى الحريات التي نتمتع بها. هذا الطريق جربناه جيداً. وكلنا يعرف الآن، وأكثر من أي وقت مضى، وبناء على تجربة عقود كثيرة، أن هناك حدوداً للإنجاز لا نستطيع تخطيها باتباع طريق الاندماج حصرياً، حدوداً رسمها وحماها مفهوم ومشروع الدولة اليهودية، والتي شرعنها قانون القومية مؤخراً.

أما الطريق الآخر فلم نجربه، وما مشينا فوق شوكه، بعد، وإن كتب عنه ونادى به وسار عليه القلائل منا. هو طريق الانفصال النسبي، طريق الحكم الذاتي الذي يحمي الهوية الثقافية المميزة ويعززها ويحتضن الحقوق الجماعية، وذلك من دون التنازل عن حقوق المواطنة الديمقراطية على مستوى الحكم المركزي. وليكن واضحا أن الحكم الذاتي، المقصود والمنشود، يتعدى الحكم الذاتي الثقافي الذي يلوح به حزب التجمع الوطني الديمقراطي وآخرون. المقصود والمنشود هو حكم ذاتي ذو أنياب، ذو بعد جغرافي، بعد الأرض وما عليها؛ حكم ذاتي هو،

فوق كل ذلك، ترجمة، ولو جزئية، لحق تقرير المصير لنا، الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل؛ حكم ذاتي يعوض عن النقص في المواطنة الديمقراطية على مستوى الحكم المركزي في الدولة.

غني عن القول إن السير، وفوق الشوك، في طريق الحكم الذاتي يتطلب آليات عمل وآليات تنظيم وأنماط نضال مختلفة، وذلك إضافة إلى احتضان تلك القضايا ذات العلاقة الحميمة بالحقوق الجماعية. فعلى مستوى القضايا، الحكم الذاتي يعني ويتطلب السيطرة، سيطرتنا، إداريا وماليا وبرنامجيا، على جهاز التعليم بكل مراحله؛ يعني الولاية، ولايتنا، على الأوقاف الاسلامية؛ يعني ملكيتنا الجماعية للأرض؛ ويعني مسؤوليتنا عن حماية هوية الأحياء الفلسطينية في المدن المختلطة (عكا وحيفا ويافا وغيرها)، وعن حل قضية المهجرين منذ عام ١٩٤٨، وهكذا.

أما على مستوى التنظيم/ التمثيل، يتوجب علينا استبدال "لجنة المتابعة العليا" واللجان التي تناسلت عنها ببرلمان منتخب يمثل الفلسطينيين داخل الدولة، تنبثق عنه هيئة تنفيذية، هي حكومة الحكم الذاتي، والتي يتوجب أن تنقل إليها الصلاحيات من الحكم المركزي حسب مبدأ التفويض (devolution). وأخيرا، على مستوى العمل النضالي أقول: النضال الشعبي هو الأساس، هو الأهم، وهو الأجدى والأجدر، وهو الذي يجب أن يحتل بالتالي مكان الصدارة. وذلك دون التقليل من أهمية النضال البرلماني والقضائي والإعلامي.

وختاماً، لنغرس عميقاً في الأذهان أن الهدف النهائي للنضال والتنظيم بطريقيه المذكورين هو المواطنة الديمقراطية المتساوية في الحقوق، الفردية والجماعية / الوطنية على السواء. وبالتالي، فإن الحكم على هذه الآلية أو تلك، أو هذا الطريق أو ذاك، يتم بناء على مدى تقريبنا من هذا الهدف المنشود، وهو هدف نهائي أنادي به أيضاً كحلّ للصراع الفلسطيني الاسرائيلي اليهودي الأوسع.

ملاحظة: الحاجة إلى السير في الطريقين، كما هو مقترح أعلاه، لم تنشأ بسبب قانون القومية. ولكن هذا القانون جعل تلك الحاجة أكثر وضوحاً وأكثر إلحاحاً. هذا يعني أن إسقاط أو إجهاض قانون القومية لا ينفي استمرار الحاجة إلى السير في الطريقين المذكورين.

المنطقة بعد سنتين

شارل جبور . الجمهورية . ٢٠١٨/١٢/١٧

كل المؤشرات تدل على أنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب يبحث عن إنجازٍ خارجيٍّ يضاف إلى إنجازاته الاقتصادية الداخلية بما يتيح له التجديد لولاية رئاسية ثانية.

منذ لحظة تربّعه على كرسي الرئاسة الأميركية أولى ترامب الأزمة الشرق أوسطية الأولوية، فلوّح بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ولوَّح بإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران، ولم يكتفِ بالتلويح بل أقدم على نقل السفارة وجدّد العقوبات على طهران، وذلك في محاولةٍ لتحقيق خرقٍ مزدوج: خرق على مستوى النزاع العربي – الإسرائيلي من خلال تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فيما التطبيع الذي تشهده العلاقات بين تل أبيب وبعض العواصم العربية قد يكون غيرَ مسبوق والسبب مردّه إلى ما يحظى به من تشجيع أميركي.

والخرقُ الآخر على مستوى النزاع العربي – الإيراني أو السني – الشيعي، لأنّ الأزمة في المنطقة لم تعد بوجهٍ واحد او ببعدٍ واحد، بل التركيز الفعلي هو على هذا النزاع أكثر من الأزمة التقليدية مع إسرائيل التي انحصرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فيما المسؤولية التاريخية على العرب هي بعدم السماح باستفراد إسرائيل للسلطة الفلسطينية ومواصلة القطيعة معها كورقة ضغط تحقيقاً للسلام العادل والشامل وفق مبادرة السلام العربية.

ولكنّ واقع الحال أنّ خشية الدول العربية لم تعد من إسرائيل ولا من تداعيات النزاع معها، بل خشيتُها متأتّية من التمدّد الإيراني ونفوذه ودوره، وإذا كان عنوانُ النزاع في الشرق الأوسط في القرن العشرين هو عربي–إسرائيلي، فإنّ عنوان النزاع في القرن الواحد والعشرين تحوّل عربياً–إيرانياً، وهذا هو واقع الحال بمعزل عن اعتراف هذا الطرف أو ذاك بهذا الواقع.

فالخطة الترامبية تعمل إذاً على مسارَين إسرائيلي وإيراني، وظروف نجاحها متساوية لاحتمالات فشلها في المسارَين معاً أو النجاح في خطّ والفشل في آخر، وفيما التركيز مع الجانب الإسرائيلي يتمحور حول تسوية مع الفلسطينيين يتمّ العمل عليها، فإنّ التركيز مع الجانب الإيراني يتمحور حول الآتي:

. أولاً، تصحيح الإدارة الأميركية للخطأ الذي ارتكبته الإدارة السابقة التي أبرمت تفاهماً نووياً مع طهران من دون الاتفاق معها على دورها في المنطقة، فاستغلّت الاتفاق والرعاية الدولية ورفع الحظر عنها لمواصلة الدور نفسه وبظروف أفضل من مرحلة ما قبل الاتفاق النووي.

فلا يجوز، بمفهوم الإدارة الحالية، أن يتواصل غضُّ النظر عن دور إيران واعتبار الاتفاق النووي معها كافياً بحدّ نفسه، فيما المشكلة كانت وما زالت في هذا الدور الذي تستطيع من خلاله تهديد أمن إسرائيل والدول العربية، وبالتالي امتلاك النووي هو خطوة نوعية ومعنوية لا عملية، فطهران لن تستخدم النووي، ومهما قيل عن قيادتها فهي ليست متهوّرة، ولذلك الخطر الفعلي هو من دورها المتغلغل في المنطقة والقادر على فرض إيقاعه على كل الجبهات وإبقاء الشرق الأوسط في وضعٍ غيرِ مستقر.

ومن هذا المنطلق اتّخذت الإدارة الأميركية قرارَها بأنه إما أن تكون إيران جزءاً من الشرعية الدولية في كل شيء أو لا تكون، فلا توجد أنصاف حلول على هذا المستوى لناحية أن ترتّب طهران وضعها مع المجتمع الدولي نووياً وتكون تحت سقف الشرعية الدولية، وأن تكون في الوقت نفسه في مواجهة مع الشرعية نفسها في كل ما يتصل بدورها، ولذلك ستتواصل الضغوط عليها توصّلاً لتسوية شاملة (باكيدج ديل) تشمل النووي ودورها، وتدرك طهران أنّ إمكانية الذهاب في المواجهة إلى النهاية مستحيلة، وبالتالي في اللحظة المناسبة ستجد نفسَها مضطرةً إلى تسوية من هذا النوع.

. ثانياً، الكلام الأميركي هو عن تعديل سلوك النظام الإيراني وتغييره وليس إسقاطه، وبالتالي الدور الإيراني سيبقى ضمن حدود سياسية أولاً، وتحت سقف التفاهم مع واشنطن ثانياً واستطراداً المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

. ثالثاً، لن يكون اليمن قاعدةً متقدّمة لإيران ومنصّةً خلفية لاستهداف الدول الخليجية، وبالتالي ستفقد نفوذَها في صنعاء التي ستبقى ضمن البيت الخليجي.

. رابعاً، نفوذُ إيران في العراق لن يكون مطلقاً بتحويلها دولة وصاية، إنما سيكون مشترَكاً مع النفوذ الأميركي والسعودي.

. خامساً، ستفقد طهران نفوذها في سوريا لمصلحة النفوذ الروسي في ظلّ قرار أميركي – إسرائيلي بإبعاد إيران من كل تماس حدودي مع تل أبيب، وما يحصل في جنوب لبنان اليوم يدخل ضمن هذا الإطار في ظلّ توجّهٍ دوليّ إلى وضع هذا الملف تحت «الفصل السابع» من ميثاق الامم المتحدة.

وأما على مستوى سوريا فستبقى في حالة لا حرب ولا سلم ريثما تنضج ظروف المرحلة الانتقالية، ولكنها ستكون خالية من النفوذ الإيراني، الأمر الذي سيحوِّل تركيزَ «حزب الله» إلى الحدود اللبنانية –السورية.

. سادساً، شكّلت الحرب السورية أكبرَ صعود في دور «حزب الله» الإقليمي الذي دخل في مرحلة العدّ العكسي لعودته إلى لبنان وإعادة تموضعه داخلياً بين حدَّي انتهاء وظيفته على الحدود الجنوبية، بمعزل عن مصير سلاحه، وحدّ ترتيب دوره الجديد على أساس المعطيات الدولية – الإقليمية الجديدة.

وفي كل هذا المشهد يُرجَّح أن تتحقق التحوّلات بسخونة لا ترتقي إلى مصاف الحرب، ولكن لا يجب استبعادُ الاحتمال الأخير الذي قد يُستخدم في محاولةٍ للهروب إلى الأمام أو لتسريع الحلول، فيما طهران ستلجأ إلى سياسة شراء الوقت بالرهان على سقوط ترامب، إلّا أنّ كل المعلومات تؤكد أنّ السياسة المعتمَدة أميركيا اليوم في الشرق الأوسط تحوّلت استراتيجيةً أميركية لن تتبدّل مع تبدّل الإدارات الأميركية.

تحالف البحر الأحمر: احتواء التهديدات في نظام إقليمي مضطرب

د. شادي عبد الوهاب ـ مركز المستقبل ـ للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

تحالف البحر الأحمر:

أعلنت المملكة العربية السعودية إقامة تحالف مع ست دول عربية متاخمة للبحر الأحمر وخليج عدن، وهي مصر وجيبوتي والصومال والسودان واليمن والأردن. وعلى الرغم من أن الاجتماع الأول في الرياض لم يصل إلى اتفاق نهائي، فإنه سيتم عقد اجتماع لاحق في القاهرة لإجراء محادثات فنية لبحث خطط قيام هذا التحالف(١).

وليس من الواضح بعد طبيعة التحالف الجديد، وهل سيكون تجمعاً سياسياً أم تحالفاً عسكرياً؟ فقد أشار وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى أنه قد يتضمن درجة من التعاون الأمني، نظراً لأن الهدف الرئيسي للتحالف هو "تحقيق الاستقرار في المنطقة"، والحد من التأثير السلبي للقوى الخارجية (٢) . ونظرت بعض التحليلات إلى التحالف باعتباره موجهاً بصورة أساسية لتحجيم النفوذ والتأثير الإيراني والتركي على أمن البحر الأحمر (٣). وفي هذا الإطار، تهدف هذه المقالة إلى تحليل التحالف الجديد، ومحاولة شرح هدفه الرئيسي وانعكاساته الإقليمية.

العلاقة مع الأطر الأمنية القائمة:

يبدو أن "تحالف البحر الأحمر" ـ إن جاز التعبير ـ يهدف إلى إيجاد منصة دائمة للتشاور بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد فهم مشترك للتحديات الأمنية التي تزعزع استقرار البحر الأحمر، وقد يهدف كذلك إلى محاولة علاج الخلافات والتوترات المحدودة، التي قد تنشأ في العلاقات بين الدول المشاطئة للبحر الأحمر.

ولم يوضح الجبير ما إذا كان تحالف البحر الأحمر تقتصر وظيفته على كونه تجمعاً سياسياً أم لا، أم أنه قد يسعى في مرحلة لاحقة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن هذا التحالف يمكن أن يعتمد على التحالفات العسكرية القائمة في المنطقة، خاصة التحالف العربي في اليمن، الذي يدعم الحكومة اليمنية الشرعية في حربها ضد الحوثيين منذ عام ٢٠١٥.

ونظراً لأن هناك مفاوضات جارية لحل الأزمة اليمنية سلمياً في السويد بدءاً من أوائل ديسمبر ٢٠١٨، فإنه يمكن تطوير التحالف العربي في اليمن، وتوسيع عضويته، بحيث يركز على دعم الاستقرار في البحر الأحمر، ومواجهة التهديدات الأمنية النابعة من السلوك الإيراني ومساعيها لتهديد أمن المضايق البحرية، خاصة إذا أُخذ في الاعتبار أن مصر والسودان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن هي أعضاء في كل من تحالف البحر الأحمر والتحالف العربي في اليمن.

وعلاوة على ذلك، فقد شهد نوفمبر ٢٠١٨ تدريبات عسكرية مشتركة بين بعض الدول العربية، حيث شاركت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر والأردن والبحرين والكويت في تدريبات مشتركة في مصر في أول تدريب من نوعه. ونظر المحللون، آنذاك، إلى هذه الجهود على أنها ترسي أسس إقامة تحالف عسكري إقليمي لمواجهة إيران (٤). ومن ثم يمكن النظر إلى إعلان تحالف البحر الأحمر في الشهر التالي مباشرة على أنه يعكس استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون السياسي الأمني بين دول الخليج العربية ودول البحر الأحمر.

وعلى الجانب الآخر، فإنه ليس من الواضح ما هي العلاقة بين تحالف البحر الأحمر و"التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط"، والمعروف باسم "الناتو العربي"، والذي اقترحته الإدارة الأمريكية كمظلة أمنية لمواجهة التهديدات الإيرانية. فقد كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يدفع باتجاه تأسيس مثل هذا التحالف العسكري الذي يشمل جميع دول الخليج العربية الست، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ومصر والأردن.

ومن الواضح أن التصور الأمريكي لإقامة حلف عسكري يواجه العديد من التحديات، نظراً لاستمرار الأزمة القطرية، فضلاً عن تباين مدركات التهديدات بين الدول المقترحة لعضوية التحالف الجديد، حيث إن قطر وعمان لا يعتبران إيران مصدر تهديد، وذلك بخلاف الأعضاء الآخرين المقترح انضمامهم للتحالف. وفي حالة فشل الناتو العربي، فإن تحالف البحر الأحمر قد يمثل ـ في حال تطويره ـ المظلة الأمنية الرئيسية لمواجهة النفوذ الإيراني في البحر الأحمر وخليج عدن.

ثلاثة تحالفات إقليمية:

لا يمكن فهم تحالف البحر الأحمر إلا من منظور التنافس الإقليمي القائم حالياً في الشرق الأوسط. فقد كان الصراع بين التحالفات الإقليمية من السمات الأساسية للنظام الإقليمي العربي منذ نشأته في عام ١٩٤٥. فخلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، شهد الشرق الأوسط صراعاً بين معسكرين: الملكيات المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية، والجمهوريات الاشتراكية بقيادة مصر(٥). ومع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، نشأ اصطفاف إقليمي جديد، حيث دعمت غالبية الدول العربية العراق في حربه ضد إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، في حين كانت سوريا الدولة الوحيدة التي ساندت إيران. ومع حرب ٢٠٠٦، بين حزب الله وإسرائيل، نشأ اصطفاف جديد في الشرق الأوسط بين محور الاعتدال العربي، خاصة مصر والسعودية والأردن، ومحور المقاومة بقيادة إيران وسوريا، بالإضافة إلى حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية (٦) .

ومثّل "الربيع العربي" الذي عصف بالاستقرار في عدد من الدول العربية في عام ٢٠١١ مرحلة أخرى من التحالفات في الشرق الأوسط، والتي تميزت بتصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية، لاسيما إيران وتركيا، في محاولتها استغلال الفوضى التي شهدتها عدة دول عربية لتعزيز نفوذها في بلاد الصراعات العربية، من خلال التورط في دعم قوى سياسية موالية لها في الوصول للسلطة، بهدف استقطاب دولها إلى التحالفات القائمة. وقد نتج عن هذه الجهود، والمحاولات الرامية إلى مواجهتها تبلور ثلاثة تحالفات رئيسية في الشرق الأوسط، وهي على النحو التالي:

١- **التحالف الإيراني:** حاولت إيران تعزيز نفوذها الإقليمي في سوريا واليمن والعراق في أعقاب الربيع العربي من خلال مساعدة النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة (٧) ، بالإضافة إلى دعم الحكومة العراقية في حربها ضد "داعش".

وبالإضافة إلى ذلك، دعمت طهران عدداً من الفواعل المسلحة من دون الدول، خاصة حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن. وتباهت إيران بنفوذها الإقليمي، عندما صرح علي رضا زاكاني، عضو البرلمان الإيراني المقرب من المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، في سبتمبر ٢٠١٤ بأن "ثلاث عواصم عربية أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثورة الإيرانية الإسلامية"، مشيراً إلى أن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي في طريقها للالتحاق بالثورة الإيرانية (٨)، وذلك غداة سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء.

وواصلت إيران دعمها للحوثيين في اليمن من خلال تهريب الأسلحة لهم عبر مراكب صغيرة تعبر الساحل الصومالي إلى الساحل اليمني الخاضع لسيطرة الحوثيين منذ عام ٢٠١٥، وحتى الآن.

٢- **التحالف القطري – التركي:** يتسم هذا التحالف بطبيعة إيديولوجية، حيث دعم كل من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وقطر تيار الإخوان المسلمين في جميع دول المنطقة في أعقاب الربيع العربي في عام ٢٠١١. (٩)

ووضح ذلك بصورة أساسية في البلدان التي تعاني الصراعات، مثل ليبيا وسوريا. كما أن كل من أنقرة والدوحة اشتركتا في تبني مواقف عدائية تجاه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي ساند التظاهرات الشعبية، التي أطاحت بحكم الإخوان المسلمين في مصر عام ٢٠١٣.

وفي أعقاب الأزمة القطرية في عام ٢٠١٧، حاولت تركيا ـ من دون جدوى ـ التوسط بين الدوحة والرياض. وفي أعقاب فشل جهود الوساطة، بدأت طهران في اتباع سياسات أكثر عدوانية تجاه المملكة العربية السعودية، وصلت إلى التلويح بمطالبة الأمم المتحدة بالتحقيق في مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي (١٠) ، بل ومحاولة استغلال مقتله في التأثير سلباً على العلاقات الأمريكية – السعودية (١١). وأثارت المحاولات التركية في أواخر عام ٢٠١٧ وبداية ٢٠١٨ لتأسيس موطئ قدم لها في جزيرة سواكن السودانية إلى ارتياب مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الخطوة التركية وأبعادها، وفقاً لبعض المحللين (١٢).

٣- **التحالف الرباعي:** يشير هذا التحالف إلى الدول العربية الأربع السعودية والإمارات والبحرين ومصر التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، بسبب دعمها عدداً من التنظيمات الإرهابية، واعتماد سياسة خارجية تدخلية مثلت تهديداً للأمن القومي للدول الأربع. وتتبنى هذه الدول سياسة خارجية متقاربة، خاصة فيما يتعلق بالتوجس من تيار الإخوان المسلمين. وبالإضافة إلى ذلك، فهي قوى تسعى للحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، عبر استعادة الاستقرار الإقليمي في دول الأزمات، فضلاً عن تقليص النفوذين الإيراني والتركي في المنطقة. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار "تحالف البحر الأحمر" من الأدوات التي يمكن أن توظفها الرياض والقاهرة في مواجهة النفوذ الإيراني والتركي في الإقليم.

مواجهة التهديدات الإرهابية:

يمكن توظيف تحالف البحر الأحمر كأداة رئيسية لمواجهة الإرهاب في القرن الأفريقي، ويتمتع البحر الأحمر بأهمية جغرافية استراتيجية، سواء بالنسبة للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، أو للقوى الدولية، حيث يعبر بالبحر الأحمر ما يقدر بنحو ٣,٢ مليون برميل نفط يومياً باتجاه أوروبا والولايات المتحدة وآسيا. وحاولت حركة الحوثيين المتمردة والمتحالفة مع إيران تهديد الأمن البحري بالقرب من مضيق باب المندب من خلال مهاجمة السفن التجارية وناقلات النفط والسفن الحربية أثناء مرورها بالقرب من السواحل اليمنية، وذلك أثناء الحرب الدائرة في اليمن (١٣).

وتستخدم إيران الحوثيين كورقة لتهديد الملاحة في مضيق باب المندب في حال نشبت أي أزمة بينها وبين القوى الدولية. وقد أكد ذلك ما نشرته وكالة الأنباء الإيرانية (فارس) في ٦ أغسطس ٢٠١٨ من تصريحات للجنرال ناصر شعباني، الذي يتولى منصباً بارزاً في الحرس الثوري الإيراني، والذي أكد قيام طهران بإصدار أوامر للحوثيين لمهاجمة حاملتي نفط سعوديتين، وأنها نفذت تلك الأوامر(١٤).

وعلى الرغم من تعديل مضمون الخبر أكثر من مرة لحذف تورط إيران في توجيه الحوثيين، فإن تزامن هذا الهجوم مع تصريحات اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، والذي قال فيه إن البحر الأحمر لم يعد آمناً بالنسبة للسفن الأمريكية، يكشف بجلاء تورط إيران في هذا الهجوم (١٥).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تورطت إيران في رعاية حركة الشباب الإرهابية في الصومال، والمتحالفة مع تنظيم القاعدة، وفقاً لتقرير صادرة عن الأمم المتحدة (١٦). ومن المعروف أن حركة الشباب ترتبط تنظيمياً مع "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" في اليمن، وقام كلا التنظيمين بالتخطيط لعمليات إرهابية مشتركة خارج الصومال (١٧).

وفي الختام، يمكن القول إن التحالف الجديد سوف يسعى لتعزيز التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، وقد يمهد في مرحلة تالية إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الدول المؤسسة، لكي تتمكن من مواجهة التنظيمات الإرهابية في منطقة القرن الأفريقي والحد من النفوذ الإيراني على مضيق باب المندب ومحاولة استبيان أبعاد الدور التركي الجديد في هذه المنطقة.

المراجع:

-١Saudi Arabia Announces New Political Bloc for Red Sea, Gulf of Aden States, Asharq Al-Awsat, December 12, 2018, accessible at: https://bit.ly/2QZu8ho

-٢Ibid.

-٣Stephen Kalin, Saudi Arabia seeks new political bloc in strategic Red Sea region, Reuters, December 12, 2018, accessible at: https://reut.rs/2PD18Yp

-٤UAE and Saudi join major Arab military drills in Egypt, The National, November 4, 2018, accessible at: https://bit.ly/2Qk0pMS

-٥Nabeel A. Khoury, The Arab Cold War revisited: The regional impact of the Arab Uprising, Middle East Policy, Vol. XX, no. 2, summer 2013, p. 73 .

-٦ Erik Mohns and André Bank, Syrian Revolt Fallout: End of the Resistance Axis?, Middle East Policy Council, accessible at: https://goo.gl/mSJckZ

-٧Edward Wastnidge, Iran and Syria: An Enduring Axis, Middle East Policy, Vol. XXIV, No. 2, Summer 2017, p. 148.

-٨Saudi Arabia and the Yemen conflict, April 2017, accessible at: https://goo.gl/Sv4y3M

-٩Curtis R. Ryan, Regime security and shifting alliances in the Middle East, Project on Middle East political science, accessible at: https://bit.ly/2Pmi05Q

-١٠Turkey says in talks with U.N. about Khashoggi investigation, Reuters, December 11, 2018, accessible at: https://reut.rs/2zZaw3A

-١١Parikshit Khatana, Khashoggi Affair: An Opportunity at Erdogan's Door?, International Policy Digest, November 30, 2018, accessible at: https://bit.ly/2BoBxNF

-١٢Theodore Karasik and Giorgio Cafiero, Turkey's move into the Red Sea unsettles Egypt, Middle East Institute, January 17, 2018, accessible at: https://bit.ly/2rM6p6t

-١٣ Rania El Gamal, Saudi Arabia halts oil exports in Red Sea lane after Houthi attacks, Reuters, July 25, 2018, accessible at: https://reut.rs/2SNkoUN

-١٤Statements by Top IRGC Official Gen. Sha'bani Published By Fars News Agency: 'We Told The Yemenis To Attack The Two Saudi Tankers, And They Attacked', Memri, Special Dispatch No.7612, August 7, 2018, accessible at: https://bit.ly/2Mdxg7V

-١٥Panic in Iran over Attack on Two Saudi Oil Carriers, Asharq Al-Awsat, August 8, 2018, accessible at: https://bit.ly/2MFc4Us

-١٦Michelle Nichols, Iran is new illicit transit point for Somali charcoal, Reuters, October 9, 2018, accessible at: https://reut.rs/2yqTklR

-١٧Maseh Zarif, Terror Partnership: AQAP and Shabaab, Critical Threats, July 02, 2011, accessible at: https://bit.ly/2zTSJL1

الصراع على مستقبل إيران!

حسن فحص . القدس العربي . ٢٠١٨/١٢/١٧

يمكن القول إن السياسة الخارجية الإيرانية بقيت بمعزل إلى حد كبير عن التجاذبات الداخلية وصراعات السلطة بين القوى السياسية، وكانت دائما محكومة بالرؤية الاستراتيجية للنظام، ودوره في المنطقة، الاستراتيجية التي بدأت شبه عفوية مع انتصار الثورة عام ١٩٧٩ تحت شعار «تصدير الثورة»، قائمة على نوع من الغرور بما حققه الإيرانيون ضد النظام الملكي، وتطورت هذه الاستراتيجية لتأخذ أبعادا أكثر انسجاما مع متطلبات كل مرحلة، والأوضاع الإقليمية المستجدة، لكنها تدور حول محور أساس هو دور وموقع إيران في المعادلات الإقليمية، وحضورها على الساحة الدولية، اي محاولة العودة إلى الرؤية الاستراتيجية التي وضعها النظام الملكي الشاهنشاهي، الذي أطاحت به الثورة مع محاولة أسلمتها وإدخال تعديلات لا تمس الجوهر.

في المقابل، كانت الساحة الداخلية تشهد حالة من الحيوية والصراعات بين القوى والشخصيات المؤثرة في الثورة والنظام، حتى في مرحلة وجود شخصية كاريزمية قيادية مثل مؤسس النظام الإمام الخميني، الذي شهدت مرحلة قيادته مسار تأكيد إسلامية الثورة والنظام على حساب كل القوى الأخرى التي كانت شريكة فيها، وليست معركة إخراج القوى الليبرالية . الإسلامية أو القومية– الدينية بزعامة رئيس الحكومة الانتقالية مهدي بازركان ويدالله سحابي وفريقيهما من السلطة والإدارة لحساب التيار الديني، إضافة إلى إخراج وتحجيم كل الأصوات الأخرى التي تتعارض مع توجهات هذا التيار. وقد ساهم أول رئيس للجمهورية أبو الحسن بني صدر في تقديم الذريعة والمسوغ الأساس للتيار الديني في إحكام قبضته وبسط سيطرته على مفاصل الدولة والنظام، عندما دخل في معركة مجانية متعجلة مع المؤسسة الدينية التي أطاحت به وانقلبت على كل الشعارات المؤسسة للثورة وأحكمت سيطرتها على كل مفاصل إيران.

استقرار السلطة في يد التيار الديني، نقل الصراع على السلطة إلى داخل هذه المؤسسة، وقد بدأ أول الأمر على شكل اختلاف في الرؤى حول إدارة الدولة والاستمرار في إبقاء الثورة وآلياتها في السلطة حية وقائمة، وقد برزت مؤشرات هذا الصراع خلال تولي المرشد الحالي آية الله علي خامنئي لمنصب رئاسة الجمهورية، الذي دخل في ولايته الثانية في معركة إزاحة مير حسين موسوي من منصب رئاسة الوزراء، على خلفية الخلاف على آلية إدارة الدولة والاقتصاد الذي كان يتحكم به القطاع العام والدولة التي كانت تخوض حربا مع النظام العراقي بقيادة صدام حسين، وتخضع لحصار اقتصادي دولي. هذه الخلافات دفعت أو أجبرت الخميني للتدخل المباشر لصالح رئيس الوزراء على حساب رئيس الجمهورية، ما أعاد تفجير أزمة العلاقة بين هاتين الرئاستين، التي بدأت بالتبلور منذ أيام بني صدر، الذي رفض أن يكون موقع رئاسة الجمهورية مجرد «اداة» للتوقيع على قرارات رئاسة الوزراء.

وإذا ما كان العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية ونظامها محكوما بوجود المؤسس وحضوره الطاغي على الدولة والقوى السياسية ورسم السياسات وحدود الصراعات، إلا أن المتابع باستطاعته أن يقسم السنوات اللاحقة من

عمر الثورة بعد رحيل المؤسس، بناء على دور وموقع رئاسة الجمهورية في تركيبة السلطة والنظام، خصوصا بعد إدخال تعديلات دستورية على صلاحيات هذا الموقع، وإلغاء منصب رئاسة الوزراء. انطلاقا من هذا، فإن المراحل السياسية في إيران موزعة على أربع مراحل حتى الآن، كل واحدة من ثماني سنوات هي عمر حكومة من تولى رئاسة الجمهورية، وهي موزعة على النحو التالي:

رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني، الذي وصل بالتزامن مع تولي سلفه في الرئاسة خامنئي منصب ولي الفقيه وقيادة الثورة، وهي مرحلة شهدت تعايشا وتقاسما للسلطات ومراكز القرار، بسبب ضرورات المرحلة الانتقالية التي تلت رحيل المؤسس، ورفعت شعار إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي والصناعة بإيران بعد حرب استمرت لثمانية عقود. وهي المرحلة التي شهدت أيضا التأسيس، وبرعاية من رفسنجاني لوصول التيار الإصلاحي الذي بدأ بالإعلان عن وجوده بشكل واضح وقوي، وبات أكثر جرأة في تثبيت حضوره في الحياة السياسية.

رئاسة السيد محمد خاتمي، الذي استطاع تحقيق أول خرق في سلطة التيار المحافظ الاصولي، الذي سيطر على السلطة والنظام والثورة منذ التأسيس مرورا بعهد رفسنجاني، وقدّم هذا التيار اطروحته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي استنفرت المحافظين ودفعتهم لبذل كل ما لديهم من قوة لعرقلة وإفشال هذا التوجيه. والعمل على استعادة زمام المبادرة مرة جديدة، خصوصا بعد خسارتهم لموقعي السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد استطاع المحافظون التأسيس لعودتهم من خلال توظيف السلطات الرقابية (مجلس صيانة الدستور والسلطة القضائية) وفتح الطريق لوصول ممثل عنه إلى السلطة التنفيذية واستعادة السلطة التشريعية.

رئاسة محمود أحمدي نجاد، الذي احتل رأس الهرم في السلطة التنفيذية، مستفيدا أساسا من دعم المرشد، ومن الصراع الذي نشب بين أقطاب التيار المحافظ ومعركتهم الداخلية للوصول إلى هذا الموقع، إضافة إلى عجز التيار الإصلاحي عن تقديم شخصية كاريزمية قادرة على إقناع الشارع والناخب كما فعل خاتمي، إضافة إلى مسار، توضح لاحقا داخل مراكز القرار المحافظة، بإنهاء نفوذ الشيخ رفسنجاني في النظام وتحجيم دوره. ويمكن القول إن وصول احمدي نجاد جاء من خارج مراكز القرار المحافظة، واستطاع أن يؤثر سلبا على الاستراتيجية التي وضعتها قيادات هذا التيار لاستعادة السلطة والإمساك بالشارع الشعبي بعد نجاحهم في زعزعة مصداقية التيار الاصلاحي في التأثير، إلا أن الثمن الذي دفعه المحافظون بسبب سياسات وإدارة احمدي نجاد اسست للكثير من الأزمات التي تعاني منها إيران، وصولا لفتح الطريق لانتقال موقع الرئاسة إلى دائرة اقرب إلى تأثيرات رفسنجاني الاعتدالية ولا يملكون التأثير الكامل عليها.

رئاسة الشيخ حسن روحاني، شكّلت مرحلة لمحاولة النظام لملمة الآثار التخريبية الناتجة عن رئاسة أحمدي نجاد على الصعيدين الداخلي . الاقتصادي والخارجي، إلا أنه على الرغم من الإنجازات التي حققها روحاني، إن كان في ضبط الانهيار الاقتصادي، أم في توقيع الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي، إلا أن التيار المحافظ توجس من طموحات الخطاب المعتدل الذي مثله روحاني، التأسيس لمرحلة ما بعد المرشد وان يكون الشخصية الاكثر حظا ليكون خليفة للمرشد، فكان أن عمد إلى استراتيجية إفشال سياسات روحاني الداخلية والانفتاح الخارجي.

وإذا ما كانت كل مرحلة من هذه المراحل تستحق الحديث بكثير من التوسع كل على حدة، إلا أنها مجتمعة تكشف عما يمكن أن يكون حقيقة، وهو فشل التيار المحافظ في الاحتفاظ بمواقعه داخل السلطة على رأس السلطات المنتخبة، وأنه برع في سياسة الإفشال والعرقلة من دون أن يقدم رؤية قادرة على القيادة والاستمرار وإقناع الشارع الشعبي، في حين لم تستطع القوى الإصلاحية من تحقيق خرق حقيقي في آلية النظام العميقة وإجباره على تغيير سياساته وأساليب تعاطيه مع الأمور، في حين أن الرؤية المعتدلة التي يمثلها روحاني حاليا قد وضعت على سكة الفشل أيضا، من دون أن تكون هناك رؤية واضحة لدى كل الاطراف الايرانية لمستقبل النظام بعيدا عن سياسة اجتراح العدو واختراعه من أجل استمرار إحكام قبضته على السلطة.

من هنا يبدو أن المرحلة المقبلة للنظام الايراني قد تفرض على القوى السياسية وبشكل ملح التفكير في الخروج من الاستقطاب الثنائي للسلطة بين المحافظين والاصلاحيين، والعمل والسعي لإنتاج حالة جديدة تتجاوز وتعبر هذا الاستقطاب لإنتاج خطاب سياسي يلبي تطلعات الشارع الإيراني ويلبي ضرورات إيران الداخلية والاقليمية، الا أن السؤال الابرز الذي يبرز هنا، هل ستسمح قوى الامر الواقع التي سيطرت وتسيطر على النظام منذ انشائه بانتاج مثل هذه الحالة؟ سؤال قد تبدو الاجابة عليه صعبة في ظل التنافس الكبير بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية التي تسعى لتكون صاحبة الكلمة الاخيرة والفاصلة في تحديد ورسم مستقبل ايران.

تهجين الأمن: جيوش، وميليشيات، وسيادة مقيّدة

يزيد صايغ(*) . المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) . ٢٠١٨/١٢/٥

شهدت قطاعات الدفاع في العديد من الدول العربية تحوّلاً ملحوظاً، نتيجة حالات التمرّد المسلّح والحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية، ناهيك عن شلل الأنظمة السياسية التي أفقدت الدولة المركزية أهليتها وأدخلتها في حالة عجز.

في العراق ولبنان وليبيا وسورية واليمن،١ ينخرط على نحو متزايد خليط من القوات المسلحة النظامية الوطنية – أو فلولها وبقاياها – والجماعات المسلّحة (بما في ذلك الميليشيات التي ترعاها الدولة أو غيرها التي حقّقت مكانة شبه رسمية) في أنماط معقّدة من تجنّب الصراعات، والتعايش، والتعاون، المندرجة ضمن سياق أوسع من التنافس المستمر في ما بينها، إضافةً إلى التنافس الجيوسياسي بين مروحة من الجهات الداعمة الخارجية. من النتائج المباشرة لما يحصل تهجين الحوكمة الأمنية في هذه البلدان، ما جعل سيادتها مقيّدة بشكل أو بآخر ومتنازع عليها باستمرار في آن.

على مدى عقود، جسَّد تهجين الهياكل الأمنية استراتيجية متعمّدة تلجأ إليها مجموعة الدول العربية هذه، حيث كانت الموازنة بين القوات المسلحة الوطنية من جهة وبين الهياكل العسكرية والأمنية الموازية من جهة أخرى، بمثابة وسيلة للحؤول دون حدوث انقلاب وإدامة النظام السياسي الحاكم. لبنان كان الاستثناء الوحيد هنا، لكن حتى هناك غضَّت السلطات الحكومية الطَرف ضمناً عن عملية التسلّح الزاحفة للقوى السياسية الطائفية منذ الحرب الأهلية الوجيزة العام ١٩٥٨، والتي تكثّفت منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، في الوقت الذي انتزع فيه طرف رئيس مسلح غير دُولتي، أي منظمة التحرير الفلسطينية، ملاذاً رسمياً داخل الأراضي اللبنانية.

حصل تهجين الهياكل الأمنية في أواخر القرن العشرين "من أعلى"، أي على يد السلطات الحاكمة، في الغالب، لكن تقهقر قدرات الدولة، وتآكل العقد الاجتماعي، ومواجهة الهوية الوطنية تحديّات جمّة، أدّى إلى بروز ظاهرة عكسية. ففي خضم تفكّك الدول وتفاقم الأزمة المالية، وجدت النخب السياسية القائمة نفسها عاجزة أمام صعود جهات أمنية غير رسمية وجماعات مسلحة أخرى خارج إطار الدولة، أو هي شجّعت عمداً صعودها من أجل تصدير أعباء الأمن إليها. كانت هذه أشبه بعملية تصاعدية من أسفل إلى أعلى، بحيث فقدت القوات المسلحة الوطنية تماسكها الداخلي أو تجزأت تماماً، في حين باتت الجماعات المسلحة على اختلافها جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الأمنية التي تظل بمعظمها غير رسمية، لكنها مع ذلك اكتسبت صفة شبه رسمية بفضل شَرْعَنَة الأمر الواقع من قبل السلطات الحاكمة.

يستند هذا المنحى إلى تطوّرات اندلعت قبل القرن الحادي والعشرين. ففي العراق، مثلاً، وفي ظل العقوبات الدولية التي تمّ فرضها في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣، أوكل نظام صدام حسين مهمة الحفاظ على الأمن إلى العشائر وقوى اجتماعية أخرى، في حين أقدم معمر القذافي في ليبيا، ردّاً على التحدّي الجهادي الذي برز في التسعينيات وعلى العقوبات التي فرضتها لاحقاً الولايات المتحدة وغيرها، على تهميش الجيش ومنح الامتيازات

لبنية موازية من "الكتائب الأمنية" وغيرها من الأجهزة. أما في سورية، فقد عمد حافظ الأسد إلى التحرّك بحزم في الثمانينيات من أجل حلّ قوات إدامة نظام الحكم التي أسسها شقيقه رفعت – أي "سرايا الدفاع" و"سرايا الصراع" – بعد سنوات قليلة فقط على سحق محاولة الإخوان المسلمين إشعال فتيل التمرّد المسلّح، لكن من دون المساس بالفساد الراسخ والجشع المتنامي. وقد ربط ذلك القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بأطراف اقتصادية إجرامية ذات قدم راسخة في الأسواق السوداء العابرة للحدود، ما قوّض الحوكمة الأمنية ومهّد الطريق أمام عملية التهجين الحادة اللاحقة.

من جهتها، تبنّت دول أضعف وأنظمة سياسية أكثر تعددية وأشدّ اعتماداً على نظام المحاصصة، كاليمن ولبنان، مقاربة مختلفة تتسّم عادةً بـ"أنظمة الدخول المحدودة"،٢ بحيث تتراوح بين التغاضي تارةً عن ظهور الجهات الأمنية غير الرسمية وبين تفويضها مسؤوليات الحفاظ على الأمن تارةً أخرى بأساليب تضعضع مفهوم الدولة نفسه. وقد انطوت هذه العملية على مراحل مختلفة، بدءاً بتحويل ميليشيات الحرب الأهلية في لبنان إلى أطراف حكومية في مرحلة مابعد العام ١٩٨٩، وعمليات إعادة اصطفاف دورية في اليمن، بين القوات الرسمية والجماعات غير الرسمية المسلّحة الشمالية والجنوبية والقبلية والجهادية – أحياناً بالتحالف وأحياناً أخرى بالخصومة في ما بينها – وكل ذلك تحت سقف رئاسة علي عبد الله صالح منذ العام ١٩٩٠ فصاعداً.

بيد أن تهجين قطاع الأمن شهد منعطفاً مع اقتران تفاقم تفكك الدول في أوائل القرن الحادي والعشرين – وما رافقه من تحوّلات في علاقات القوة بين القوى السياسية والاجتماعية المحلية – مع تكاثر الصراعات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية. فقد شهدت كل دولة من الدول العربية التي سبق ذكرها نزاعاً مسلحاً سواء بينها وبين دولة أخرى أو داخل الدولة نفسها، فاندمج النمطان معاً واختلطت الأدوار وضاع التمييز بين توفير الدفاع الخارجي وبين تعزيز الأمن الداخلي والنظام العام. وفي كل حالة، باتت القوّات المسلّحة الوطنية – أو فلولها وبقاياها – إضافة إلى نظرائها غير الدُولتيين (القدامى أم الجدد) أكثر من أي وقت مضى بيادق النفوذ الخارجي.

هذه البيئة التفاعلية وشديدة التعقيد بدّلت الحوكمة الأمنية – أي همزة الوصل بين السلطة التي يعترف بها مزودو الأمن والتي يلجأ إليها المواطنون – من خلال ثلاث أنماط جديدة ومبتكرة.

أولاً، تقوم الجهات المتنافسة المُطالبة بسلطة حكومية ببناء تحالفات عسكرية– أمنية غير مألوفة، تضمّ أجزاء من الأجهزة الرسمية والجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل الوقوف في وجه التحالفات المعارضة لها التي تشكّلت بالطريقة نفسها. وتلجأ إلى إضفاء الشرعية على الجماعات المسلّحة الخارجةعن إطار الدولة، سواء كميليشيات ترعاها الدولة أو كقوات دفاعية وأمنية رسمية أُعيد تشكيلها. وقد قاتلت أقسام من القوات المسلحة الوطنية السابقة كمكوّن من هذه التحالفات المركّبة في مختلف جوانب الحروب الأهلية في العراق وليبيا وسورية واليمن (كما فعلت في لبنان بين العامَيْن ١٩٧٥ و١٩٩٠)، وانتقلت أحياناً من كونها تُعتبر جزءاً من الهياكل المعترف بها دولياً، إلى دمغها بالمتمردة، ثمّ العكس مجدداً.

الأمثلة على ذلك وافرة: فوحدات الجيش النظامية، ووحدات مكافحة الإرهاب التي حظيت بتدريب أميركي، وجماعات "الحشد الشعبي" الشيعية وغير الشيعية، والقوات العشائرية وقوات البيشمركَة الكردية (المتنافسة) حاربت جميعها جنباً إلى جنب، فيما تبنّت في الوقت نفسه أجندات ونماذج حوكمة متعارضة في العراق. وفي ليبيا، انقسمت القوات المسلحة النظامية والأجهزة الأمنية في كلا الاتجاهين في العام ٢٠١١، حيث ارتدى بعد ذلك اللواء السابق خليفة حفتر عباءة قائد الجيش الوطني الليبي ضدّ الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس، والتي هي بحدّ ذاتها رهينة تحالفها المضادّ المؤلّف من الميليشيات المحلية. وبالنسبة إلى الحرب الأهلية في سورية، فقد شنتها الجماعات المسلحة المعارضة، التي عزّزها المنشقون من الجيش، ودعمها التدريب المهني الذي قدمته قوى خارجية، ضد حكومة أسندت جزءاً كبيراً من القتال إلى الميليشيات الموالية لها التي خلقتها وإلى الجماعات المسلحة الأجنبية التي حشدها حلفاؤها الخارجيون، الذين أدخلوا عديدهم الخاص في الجيش والهيكل الأمني السوري كإجراء إضافي. وفي اليمن، تُشرف حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً إشرافاً هشاً على قطاع دفاع رسمي جديد استُحضر من الميليشيات الجنوبية ذات النزعات الانفصالية، في حين ترحّب مبدئياً بوحدات الجيش النظامي التي قاتلت سابقاً إلى جانب المتمردين الحوثيين الشماليين لتوفير الدعم لهم. أما الشاذ عن القاعدة فكان لبنان، إذ إن تغلغل التنافس الطائفي- الحزبي إلى داخل الجيش بلغ مستويات غير مسبوقة حتى في الوقت الذي تحسّنت فيه قدراته المهنية بشكل ملحوظ.

يتمثّل النمط الثاني الجديد في الانسيابية الملحوظة لهذه التحالفات، سواء بين الجماعات المسلّحة أو بينها وبين النخب السياسية التي تمارس السلطة الحكومية (مهما كانت تلك السلطة رمزية). ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن معظم هذه الجماعات المسلحة لاتكترث بالحكم الفعلي، بمعنى توفير الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو العدالة. فهي تترك هذه المهمات، التي تختصّ بها الدولة، في يد أي جهة تعتبرها حكومة شرعية، حتى وهي تقوم بتقويضها في الوقت نفسه.

ثمّة المزيد من الأمثلة. فنجد في العراق حكومة إقليم كردستان في إربيل، والحكومة الاتحادية في بغداد، والدولة الإسلامية في الموصل (حتى العام ٢٠١٧)؛ وفي ليبيا، المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب في طرابلس وطبرق؛ وفي سورية الحكومة المركزية في دمشق وفي الطرف المقابل الحكومة المؤقتة المعارضة، ومجلس سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد، وجبهة الإنقاذ الوطني الجهادية في أقسام مختلفة من شمال سورية؛ وفي اليمن، تحالف الحوثيين- صالح في صنعاء (حتى ٢٠١٧)، وحكومة هادي في عدن، ومحافظة مأرب شبه المستقلة. ليست المسألة هنا تحديد هوية الحكومة "الحقيقية" أو "الفعلية"، بل أن كلاً من هذه الجهات التي تدّعي الصفة الحكومية تزعم بحقها في منح الشرعية لأي تحالف عسكري تعتبره قطاع الدفاع أو الأمن الرسمي للدولة، والذي ربما تكون هي قد أوجدته أو فُرض عليها بحكم الأمر الواقع.

ثالثاً، ترتبط انسيابية التحالفات السياسية التي تشكّل (وتعيد تشكيل) الحكومات (وشبه الحكومات) وهياكلها العسكرية- الأمنية المقابلة، ارتباطاً وثيقاً بالانخراط الواسع للقوى الخارجية. بيد أن الدول الضعيفة التي تتخلى عن توفير الدفاع والأمن أو تفوّضه إلى جهات فاعلة مادون الدولة، تفسح في المجال أمام التدخلات التي تخدم

أجندات جيوسياسية أوسع، من دون إصلاح التكسّرات التي أفرزت هذه المحصلات في المقام الأول. فبدلاً من عكس عملية تهجين الهياكل الأمنية والحوكمة، تعمل القوى الإقليمية والدولية على إدامتها.

هذه الديناميكيات التنافسية تجعل من المقاربات الغربية التقليدية، مثل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)، (وحتى "الجيل الثاني" من هذه العملية والتي ترتكز بشكل أكبر على مشاركة المجتمعات المحلية)، غير قابلة للتطبيق أو غير ذات صلة. وعلى الرغم من أن العديد من الدول حول العالم قامت بمأسسة عملية تهجين قطاع الأمن،٣ إلا أن المنافسة الجيوسياسية بين الحكومات الأجنبية المتدخلة – والتوازن المحلي المضاد الذي تثيره – تحول دون تبني التهجين كوسيلة بديلة لحلّ معضلات الأمن وتمكين التسويات السياسية في الدول العربية المذكورة. وفي حال كنا بحاجة إلى أدلة، يمكن إيجادها بسهولة في الخلاف المرير حول وضع وحدات الحشد الشعبي المختلفة في العراق وحزب الله في لبنان، وفي المحاولة الفاشلة لتشكيل فرقة موازية لقوة "درع ليبيا" في البلاد، وفي قيام روسيا وإيران والولايات المتحدة ببناء قوات متنافسة في سورية، وفي مرحلتيْ عملية إعادة هيكلة الجيش اليمني غير المجدية التي أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ العام ٢٠١١.

تختبر هذه الدول العربية سيادة مقيّدة – على الرغم من جميع ادعاءاتها بالعكس – بيد أن ما يُحدث ضرراً بالغاً على وجه الخصوص، يتمثّل في أنها محط نزاع بشكل مستمر، إذ إن الأطراف الخارجية التي تقيّد سيادتها متواجدة في موضع المنافسة المباشرة. وبالتالي، سيكون من غير الممكن حلّ أو تطبيع عملية تهجين هياكلها الدفاعية والأمنية وحوكمتها، إلى أن يتم كسر هذه الحلقة المفرغة.

هوامش

(*)باحث رئيسي في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، حيث يتركّز عمله على الأزمة السورية، والدور السياسي للجيوش العربية، وتحوّل قطاع الأمن في المراحل الانتقالية العربية، إضافة إلى إعادة إنتاج السلطوية، والصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وعملية السلام.

١ ليبيا غير مشمولة في هذا الملف.

٢ طوّر دوغلاس سي. نورث هذا المصطلح لوصف الأنظمة السياسية التي تقوم "بحل مشكلة العنف من خلال منح النخبة السياسية سيطرة متميزة على أجزاء من الاقتصاد، يحصل كل منها على حصة من الأموال". انظر: Douglass C. North et. al., “Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development,” Policy Research Working Paper 4359, World Bank, September, 2007.

٣ من الأمثلة الأساسية على ذلك: الولايات المتحدة، التي تمتلك حرساً وطنياً يخضع عادةً إلى سلطات الولايات المنفصلة، وتشرف عليها الحكومة الفدرالية فقط في ظروف خاصة، إضافة إلى مروحة متنوعة من قوات الشرطة تخضع إلى مروحة من الترتيبات المتعلقة بالحوكمة.